2-1 ترقية الصادرات :-

2-1-1 مفاهيم حول التصدير: سنحاول من خلال هذا المطلب أن نذكر أهم المفاهيم المتعلقة بالتصدير بإعتبارها ضرورية لمعالجة الموضوع.

مفهوم التصدير:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكرها كما يلي:

يمكن تعريف الصادرات على أنها :عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج[1]، كما تعرف أيضاً على أنها :إنتقال السلع وسواها من الخبرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية[2].

وتعرف الصادرات أيضاً بأنها: مبيعات البضائع فى الخارج ، وبالمفهوم الكينزى تمثل الصادرات حقناً فى الدورة الإقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة فى الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الإقتصادي.

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هى سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متنقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج.

---

1 عادل عبد الهادى، (1971) الموسوعة الإقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص141.

2 أحمد خليل خليل،(1997) معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الفكر اللبنانى، بيروت، ص66.

2-1-2 أنواع الصادرات:

يمكن تقسيم الصادرات إلى أربعة أنواع كما يلي:

1-الصادرات المنظورة: والتى تضم صادرات السلع المادية الملموسة التى تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية[1]، مثل القمح، السيارات...، وتنقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين فى الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

2-الصادرات غير المنظورة : وتتمثل فى صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات والإتصالات، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، إيرادات إستثمارية[2]، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيراً منه بالنسبة لصادرات السلع.

3-الصادرات المؤقتة: وهى تلك البضائع أو الأموال التى يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد إستيرادها ومن جملتها:

*المنتوجات التى يراد تقديمها فى المعارض والمؤتمرات، أو الصالونات الدولية.

*مواد واجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل فى الخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن.

*إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها فى الخارج.

---

(1) كامل بكرى، (2003) ،الإقتصاد الدولي والتجارة والتمويل،الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص282

(2) عبدالرحمن يسري أحمد ،(2006)، علاقات الإقتصاد الدولي ،دار الجامعة ،الاسكندرية، مصر، ص204-205.

4-الصادرات النهائية: وهى تلك السلع والخدمات التى يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدربمجرد وفائه بإلتزاماته التعاقدية مع المستورد.

2-1-3 المشكلات التى تعوق العملية التصديرية:

ويمكن تقسيمها إلى المشكلات التى تعوق المصدرين داخلياً فى الدولة المصدرة، والمشكلات التى تواجه المصدرين فى الأسواق الخارجية، وذلك كما يلى:

1. **المشكلات الداخلية**: هنالك العديد من المشكلات التى تواجه العملية التصديرية فى الدول المصدرة ومن ثم تؤدى إلى إنخفاض تنافسية الصادرات لما تسببه من مشكلات فى إرتفاع تكلفة الصادرات أو تقليل جودة المنتجات المصدرة ومن بين تلك المشكلات ما يلى:

- الإفتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير، والتى تتمثل فى تدنى مستوى خدمات الشحن والتخزين، بالإضافة إلى إرتفاع رسوم الخدمات فى الموانى البحرية والجوية، بالإضافة إلى تعدد الإجراءات وتعقدها فى الجمارك.
- إرتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الإستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف المواد الوسيطة.
- نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمى وعن الأسواق العالمية وفرص التصدير المختلفة، والذى يؤدى إلى صعوبة تحديد أفضل مجالات الإستثمار المتاحة.
- إرتفاع مستويات الأجور فى بعض الدول ، بالإضافة إلى إرتفاع تكلفة التأمينات الإجتماعية ، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع تكلفة المنتجات ومن ثم إعتماد هذه الدول فى المنافسة فى الأسواق الخارجية على الجودة وليس السعر.

- التأخير فى إجراءات رد الرسوم الجمركية للمصدرين بالنسبة للمكونات المستوردة.
- عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل عمليات التوسع والتطوير وخصوصاً بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإرتفاع تكلفتها بالإضافة إلى إحجام بعض البنوك عن قبول الإعتمادات المستندية للمصدرين وما قد يترتب على ذلك من التأثير سلباً على القدرة التنافسية للصادرات.
- المغالاة فى تحديد سعر الصرف مما يؤدى إلى إنخفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبى فى الدول التى تطبق نظام سعر الصرف الثابت.
- إنخفاض مستويات جودة المنتج نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية، وعدم إلتزام بعض المنتجين بالمواصفات المحددة للجودة.
- نقص المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج والتصدير ، بما يؤدى إلى غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير.

2- المشكلات الخارجية:-

يواجه المصدرون مجموعة من المشكلات التى تعيق نمو الصادرات وتتبع من عوامل خارجية، وفى بعض الأحيان تكون هذه المشكلات أخطر من المشكلات الداخلية لما تؤدى إليه من تقليل فرص نفاذ المصدرين إلى أسواق هذه الدول ، ومن بين تلك المشكلات ما يلى:

- معايير الجودة التى تطبقها تلك الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات، حيث يتم فرض شروط فنية على الصادرات من قبل الدول الأوربية

والولايات المتحدة , بالإضافة إلى إشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء إختبارات معينة على السلع المستوردة من الخارج والتى لا تطلب من المنتجين المحليين.

- الرسوم الإضافية التى تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، بالإضافة إلى المصروفات الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية فى الدول المستوردة.
- الدعم الذى تقدمه الحكومات الأجنبية لمنتجيها المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مما يؤدى إلى إنخفاض تنافسية الصادرات إلى هذه الدول.

2-1-4 دوافع ومؤشرات الصادرات:-

سنقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى مختلف الأسباب الدافعة إلى سياسة التوجه للتصدير ، كما سنقوم بذكر أهم المؤشرات المتعلقة بالتصدير والتى تعطينا نظرة واضحة حول البنية الإقتصادية للدولة.

دوافع عملية التصدير:

تهدف بشكل أساسى إلى التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات فى الدول النامية مسؤولة بشكل أساسى عن تمويل عملية التنمية الإقتصادية وذلك عن طريق إستيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التى تحتاجها هذه العملية ، لذلك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات ،أيضاً يمكن من خلال الصادرات زيادة الدخل القومى بكمية أكبر من زيادة الصادرات وذلك عن طريق مضاعف

التجارة الخارجية[1]، لذا أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من أهم الأهداف الإقتصادية وذلك لعدة أسباب تتمثل فيما يلى:[2]

1. يتمثل السبب الرئيسى فى التخلص من العجز التجارى والذى تعانى منه العديد من الدول النامية.
2. أن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجى، بل هى أساسية لتنمية الدخل القومى الحقيقى ، ولانقصد بذلك زيادة الدخل بفعل المضاعف فهذه المسألة تخص الأجل القصير وإنما نقصد جوهر عملية التنمية فى الأجل الطويل. فتنمية الصادرات حينما تعرف بدقة فى إطار حرية التجارة ، هى تغير هيكلى فى النشاط الإنتاجى المحلي لايتم إلا بإعادة توزيع الموارد الإقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية ، وهذه الأخيرة هى الأنشطة الأكثر كفاءة ، والأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة ، وعلى ذلك فإن تنمية الصادرات تعبر فى الواقع عن جوهر عملية التنمية الإقتصادية فى إطار إقتصاد مفتوح.
3. إزدادت أهمية هدف تنمية الصادرات لأجل التنمية الإقتصادية فى إطار تطورات أوآخر الثمانينات ثم التسعينات التى شهدت تحولاً عالمياً لصالح إقتصاد السوق وحرية التجارة ، فلقد كانت الدول النامية قبل ذلك تعتمد على إستراتيجية إنمائية ذات توجه داخلى والتى تسمى إستراتيجية إحلال الواردات

---

1. إيمان محمد أحمد، (2007)، النمط الحالى للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية فى مصر، مجلة بحوث إقتصادية عربية،مصر ،القاهرة،العدد38، ص30 .

2. عبدالرحمن يسري أحمد، (2000) قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر ، ص111-118.

ولم تعبأ بالصادرات، ومع قبول هذه الدول لبرنامج الإصلاح الإقتصادى والتعديل الهيكلى فى مطلع التسعينات أصبح مطلوباً من هذه الدول التخلى عن هذه الإستراتيجية وأن تبدأ العمل على تنمية صادراتها إلى الخارج فى إطار آليات السوق.

4. إن الآثار التى ترتبت على العولمة التى صاحبت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمى والنمو المطرد فى نشاط الشركات العابرة للقارات على مستوى العالم فى إطار حرية التجارة وتحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال فى معظم الدول بالإضافة إلى ظهور شخصية المستهلك العالمى. لذا فإن عملية تنمية الصادرات سوف ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على إستخدام وتسخير أجهزة ووسائل المعلومات فى إكتشاف فرص التصدير المتاحة فى أى مكان، والمعروف أن الدول المتقدمة متفوقة فى هذا المجال وهذا ما يشكل تحد للدول النامية . أما التحدى الثانى فيتمثل فى تزايد الشركات العابرة للقارات ، وقد ينعكس ذلك على الدول المضيفة بالإيجاب أو السلب فيما يتعلق بتنمية صادراتها وهذا ما يحتاج إلى دراسة دقيقة، كما أن تحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال قد يساهم فى الإستثمار والتنمية خاصة فى مجال صناعة الصادرات ، والذى يتم بدخول رؤوس الأموال، أما الحركة العكسية لهذه الأموال فيمكن أن تدمر هذا الهدف ، وهذا ما حصل لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997م.

2-1-5 : مؤشرات الصادرات:

سنتعرض فى هذا المطلب إلى أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات ، بإعتبار أن القدرة التصديرية هى من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الإستيراد من

جهة ، وبإعتبارها تعكس بشكل قوى طبيعة البنية الإقتصادية للدولة من جهة أخرى ، ومن بين هذه المؤشرات ما يلى[1]

1.نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالى للدولة:

وذلك بإعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير ، كان ذلك دليلاً على إعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى إندماجها فى التقسيم الدولى للعمل الذى تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، إندماجاً كبيراً ، بيد أنه يجب الإحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لإرتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج ، فقد ترتفع هذه النسبة أيضاً فى تلك الظروف التى تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبى الضرورى لإستيراد السلع الإستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لإستقلالها على المدى البعيد ، فالعبرة هنا هى بنمط إستخدام حصيلة الصادرات، وثمة إحتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعاً أولية أم سلعا صناعية، لكن هذا الأمر سيأخذ فى الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعى للصادرات الذى سنتطرق إليه فيما بعد.

2.نسبة تغطية الصادرات للواردات:

وذلك بإعتبار أن العبرة ليست بإرتفاع نسبة الصادرات وحدها ، أو بإرتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل آخر يتمثل فى مدى

---

1. ابراهيم العيسوى،(1989)،قياس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، ص43-44.

التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات ، حتى لا تضطر للإستدانة والوقوع فى تبعية الديون الأجنبية ، وربما يكون من المناسب فى بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أى إلى جملة الواردات بعد إستبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتوجات القابلة للتصديروكذلك على سياسة الدولة فى إستخدام عائدات التصدير.

3. درجة التركيز السلعى للصادرات:

ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبى لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها ، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة إرتفاعاً يتخطى النسبة التى يمكن إعتبارها نسبة مأمونة تزداد إحتمالات الحرج فى وضع الدولة ، وتزداد إحتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد إحتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر فى درجة التركيز السلعى للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، فالخطر يكون كبيرا فى حالة السلع الأولية ، بينما قد لايدعو إرتفاع السلع الصناعية فى الصادرات للخطر، ويعتمد فى تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات التى أعدتها(الأنكتاد)، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، والذى يقيس مدى إنحراف هيكل صادرات الدولة على هيكل الصادرات العالمية، وتتروح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4. النسبة التى تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للإستخدام المحلي ، سواء لأغراض الإستهلاك النهائى أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى فى التعبير عن مدى تكامل الإقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الإستهلاك ، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلى وإنما تكون إمتداد طبيعى له.

5. مؤشر التركيز الجغرافى للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى إعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية فى تصريف صادراته ، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هى:

- النصيب النسبى فى جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر فى شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبى فى جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر فى شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبى فى جملة الصادرات لأهم خمس دول فى إستيعاب صادرات الدولة المعنية.

2-1-6 الإطار المفاهيمى لإستراتيجية تنمية الصادرات:-

تلعب إستراتيجية تنمية الصادرات دوراً بارزاً فى تطوير تجارة التصدير ، سواء من حيث الكم أو النوع فهى ومن خلال سياساتها الهادفة إلى تقديم الإعانة المعقولة للمصدرين وتوفير الهياكل الأساسية التى تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير ورفع

قدراتها التنظيمية والتقنية تسعى إلى تنمية وتنويع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذى يؤدى إلى إستقرار مداخيلها ونموها لينعكس ذلك إيجاباً على معدلات النمو الإقتصادى المحققة فما هو إذن مفهوم هذه الإستراتيجية وأهم محدداته.

2-1-7 مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات:-

حسب تقرير البنك الدولى فإن معظم دول العالم منخفضة الدخل تنتهج إستراتيجية إحلال الواردات أما الدول المرتفعة الدخل فهى تتجه نحو السوق العالمى وتنتهج إستراتيجية تنمية الصادرات ، يتفق هذا التوزيع مع التفسير الذى يشير إلى أن الصادرات تؤثر بطريقة غير مباشرة على التنمية الإقتصادية ، لكون أن الصادرات تمثل على المستوى الإقتصادى الكلى زيادة فى الطلب الكلى بشكل غير مباشر ، لأن صناعات التصدير تعد منبعاً حيوياً لعملية التراكم الرأسمالى على المستوى الوطنى ، من خلال ما تحققه هذه الصادرات من سيولة.

من هذا المنطلق فإن مساهمة التجارة الخارجية فى عملية التنمية الإقتصادية وتسريعها يتحدد فى الأمد القصير بمدى إرتفاع مداخيل الصادرات ومعدل نموها ، كما يتوقف على مدى الحاجة للإستيراد ، لهذا السبب نجد العديد من الدول التى تعمل على تبنى إستراتيجية لتنمية الصادرات بغرض تنويعها والإبتعاد عن الأحادية فى التصدير والصادرات التقليدية[1].

1.مولاى عبدالقادر، (2007) ، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير عير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ص20-21.

تعريف إستراتيجية تنمية الصادرات: -

تعرف هذه الإستراتيجية على أنها ، تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة ، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها ، بما يؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فى الأسواق العالمية[1].

فيما يحدد كروجر Krouger1980 مفهومها : بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التى يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون إقتصار على سلعة واحدة[2].

أما بلاصا Balassa 1985[2] وباغاواتى Bhagwati1990 - فقد عرفاها:

بأنها الإستراتيجية التى تهدف إلى زيادة الصادرات ، من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات[(3)].

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتيجية فى التجارة الخارجية ، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات فى شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية ، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجى السلع المخصصة للصادر ، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم فى الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبياً ، مما يؤهلها للمنافسة بهذه الأسواق . فهذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج

1.المرجع السابق ، ص34.

2.المرجع السابق ، ص34.

3.محمود حامد محمود،(2006) ، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر ، ص34.

المحلي فى منافسة المنتجات الأجنبية فى الخارج . على عكس التعريفة الجمركية ونظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتج المحلي على منافسة نظيره الأجنبى فى

الأسواق الداخلية.

لكنه يجب وكشرط ضرورى لنجاح هذه الإستراتيجية تحفيز التوسع فى الإستثمار الإنتاجى بغرض التصدير خاصة بإعفاء السلع الوسيطة الداخلة فى إنتاج سلع

التصدير من الجمارك والضرائب المختلفة ، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية

المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير وتأمين عمليات التصدير والمصدرين

إنه ومن المحتمل وبنسبة كبيرة أن يسهم تنويع الصادرات السلعية إلى إرتفاع وزيادة عروض الصادرات ، وهذا بسبب أن الطلب الخارجى سيكون متميزاً نسبياً بمرونة سعرية ومرونه دخليه، وهو ما يكسب إقتصاد الدولة نوعاً من الثبات فى مواجهة تذبذب الأسعار العالمية وتقلبات الأسواق العالمية.

2-1-8 محاور وأساسيات إستراتيجية تنمية الصادرات:-

تنطوى إستراتيجية تنمية الصادرات على جملة من المعالم الأساسية تشكل محاور وأساسيات الإستراتيجية ، والتى تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من تطبيق هذه الإستراتيجية.

2. مزايا إستراتيجية تنمية الصادرات: هناك عدة منافع تنتج عن طريق إتباع هذه الإستراتيجية تتمثل أهمها فيما يلى: [1]

- التشجيع على حسن إستغلال مبدأ الميزة النسبية التى يتمتع بها الإقتصاد القومى، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة من الإستفادة من وفورات التخصص فى إنتاج سلعة معينة.
- التغلب على ضيق السوق المحلي وإستغلال مزايا إقتصاديات الحجم.
- أن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يشجع على إرتفاع مستوى الكفاءة فى أنحاء الإقتصاد القومى.
- أن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لايتوقف على معدل نمو السوق المحلي كما هو الحال بالنسبة لإستراتيجية الإحلال محل الواردات وإنما يتوقف على نمو إقتصاديات الدول المستوردة.

3. معوقات إستراتيجية تنمية الصادرات: تواجه سياسة التوجه نحو الخارج بعض الصعوبات والمتمثل أهمها فيما يلى[2]:

- عدم القدرة على المنافسة مع مثيلاتها من الصناعات الأجنبية مما يتطلب توافر معدلات مرتفعة للكفاءة الإنتاجية والتسويقية وهو غير متوفر فى الدول النامية.
- إرتفاع حاجز الحماية التذى تضعه الدول المتقدمة أمام إستيراد السلع الصناعية من الدول النامية.

1..محمود محروس إسماعيل،(1997) إقتصاديات الصناعة والتصنيع مؤسسة شباب الجامعة،الأسكندرية، ص56-57.

2.أحمد ولد المحجوب،(2002) تحليل وتقييم دور الصادرات فى التنمية الإقتصادية مع التطبيق على موريتانيا، رسالة ماجستير،قسم الإقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، ص40-53.

- إرتفاع تكاليف الإنتاج الصناعى، ويرجع ذلك لضيق لسوق المحلي وبالتالى الإنتاج بأقل من الطاقة الفعلية للوحدات القائمة وتخلف أساليب الإنتاج وعدم كفاية وسائل النقل.
- الإعتماد على رأس المال الأجنبى وهو غير متوفر إلا تحت ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية معينة.
- إنخفاض جودة الإنتاج الصناعى وكذا عدم مرونة عرض المنتجات بالجودة والسعر المطلوب.

- صعوبة تسويق الصادرات الصناعية وخاصة فى مجال التسويق والمتمثلةأهمها فى نقص المعلومات عن الأسواق المتاحة، والأذواق والمواصفات القياسية المطلوبة للدول الأجنبية.

2-1-9 آليات تنويع وتنمية الصادرات:

تحتاج قضية تنمية وتنويع الصادرات إلى حزمة متكاملة من السياسات والآليات فى مختلف المجالات سواء فى مجال الإنتاج أو الإستثمار أو التسويق ، مع العمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل والأخطار التى تعوقهم ، ويجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلائم التغيرات فى سوق التصدير. ويتم التطرق إلى مختلف الآليات التى من شأنها العمل على تنويع وتنمية الصادرات والتى تتمثل فى تخفيض قيمة العملة، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات التصديرية ، وتأمين هذا التمويل، والإعتماد على مقاربة التسويق الدولى، وكذا منح تحفيزات جمركية وضريبية للمشروعات التصديرية.

مفهوم تخفيض قيمة العملة:

إن تخفيض العملة عملية ذات طابع تقنى تهدف إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة إلى معيار مرجعى، سواء كان هذا المعيار ذهباً، أو عملة صعبة أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة، ومنه إلى جميع العملات المختلفة . وتثار مشكلة التداخل فى المصطلحات، فعبارة التدهور والتحسن، وكذلك التخفيض والرفع من قيمة العملة تظهر بكثرة فى أى حديث عن التجارة الدولية والتمويل الدولى، حيث يأخذ التخفيض مكانه عند الحديث عن سعر العملات الأجنبية فى ظل نظام سعر الصرف الثابت، حيث يكون ذلك بقرار رسمى، وعكس التخفيض هو الرفع. أما تغيرات سعر العملات الأجنبية فى ظل سعر الصرف المرن فتسمى بتدهور العملة عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، وتتحسن العملة عندما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبى[1].

تخفيض قيمة العملة الوطنية وأثره على الصادرات:

عادة ما يحدث تغيير سعر الصرف تعديلات على كل من الصادرات والواردات بهدف تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، وما يهمنا فى هذا الإطار هو التغييرات التى يحدثها على الصادرات، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية، ومنه زيادة الطلب الخارجى على الصادرات، فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية.

1.تومى صالح، (2003)، مبادئ الإقتصاد الكلى، دار اسامه للطباعة والنشر، الجزائر،ص295.

علاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات:

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الإقتصاد المحلي والإقتصاد العالمى، ويعتبر سعر الصرف الحقيقى مقياساً للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية ، فالسعر الحقيقى هذا يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لإستبدالها بوحدة من السلع المحلية، وهذا يعنى إنخفاض فى قدرة السلع المحلية على المنافسة ويتضح من

هذا التعريف والشرح أن العلاقة بين قدرة السلع المحلية على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقى هى علاقة عكسية[1].

العوامل التى يتوقف عليها نجاح تخفيض قيمة العملة فى زيادة حصيلة الصادرات:

يتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة فى إحداث آثار من شأنها زيادة حصيلة الصادرات على مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلى:

1- مرونة الطلب الخارجى على الصادرات: يجب أن يتسم الطلب العالمى على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدى تخفيض العملة إلى زيادة أكبر فى الطلب العالمى على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض[2]، ويعطى ذلك بالصيغة التالية:

1.على توفيق الصادق،(اكتوبر1999)، القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية فى ظل الأسواق العالمية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، العدد الخامس،صندوق النقد العربى، معهد السياسات الإقتصادية، ،أبوظبى ، منشور على الموقع.

2- $e^x = p \Big/ \frac{\frac{dx}{x}}{\frac{dp}{p}}$ بحيث أن:

x:الطلب الخارجى على الصادرات المحلية،dx: النغير فى الطلب الخارجى على الصادرات المحلية، p: أسعار الصادرات، dp: التغير فى أسعار الصادرات، ex: المرونة السعرية للطلب الخارجى على الصادرات المحلية ، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الطلب الأجنبى على الصادرات المحلية ذو درجة عالية من المرونة بالنسبة لتخفيض أسعار الصادرات المقيمة بالعملة الأجنبية، والناتجة عن تخفيض قيمة العملة الوطنية.

2- مرونة العرض الداخلى للصادرات: حيث أن زيادة الصادرات على إثر تخفيض قيمة العملة لا يتحقق إلا إذا كانت الهياكل الإنتاجية والتسويقية المحلية متكيفة مع الأسواق الخارجية[1]، أى بمعنى آخر ضرورة إتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجى للإرتفاع فى الطلب الخارجى على صادراتنا نتيجة إنخفاض العملة الوطنية.

3- إستقرار الأسعار المحلية: حيث أنه يجب أن يسود إستقرار فى الأسعار المحلية، وعدم إرتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الإرتفاع فى صور إرتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية ، فعملية التخفيض عادة ما يرافقها عمليات شراء

1.وسام ملاك، (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولى، دار المنهل اللبنانى، لبنان، ط،1ص89.

من أجل المضاربة أو عمليات تخزين، مما يدفع الأسعار بإتجاه الإرتفاع ويلغى بالتالى العلاوة المعطاة للصادرات الناشئة عن تخفيض قيمة العملة ، وبالتالى فإن نجاح هذه السياسة فى الزيادة من حصيلة الصادرات مرهون بعدم حدوث ضغوط تضخمية.

4-ردود أفعال الشركاء التجاريون: قد يجد المنتجون الأجانب أنه من العسير عليهم تخفيض المعروض من إنتاجهم للتصدير دون أن تلحق بهم خسائر كبيرة فيلجئون فى هذه الظروف إلى خفض أسعار صادراتهم بما يكفل المحافظة

على أسواقهم الخارجية، أى أن أسعار السلع التى نستوردها منهم فى هذه الحالة قد تنخفض بما يكفى لإلغاء الإرتفاع الأول الذى أحدثناه فى هذه الأسعار على إثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة[1]، بمعنى أن قيام الدول التى تصدر نفس السلع بإجراء مماثل للدولة صاحبة التخفيض، قصد المحافظة على أسواقهم الخارجية، يؤدى إلى إزالة الأثر المترتب على تخفيض العملة.

5- إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

6- شرط مارشال-ليرنز: والذى يقضى بأن تكون مجموع مرونات السعر

---

1. المرجع السابق، ص ص89-90.

المتعلقة بالطلب الداخلى على الواردات وبالطلب الخارجى على الصادرات المحلية أكبر من الواحد، ويمكن الوصول إلى هذه المعادلة من خلال التحليل الجبرى التالى بإفتراض ما يلى[1]:

Y: الدخل القومى للبلد المعنى.

Y^* : الدخل القومى للخارج.

e : سعر الصرف الإسمى للبلد(عدد الوحدات من القد الأجنبى مقابل وحدة من النقد الوطنى).

X : قيمة الصادرات.

M : قيمة الواردات.

P : المستوى العام للأسعار فى الداخل.

P^* : المستوى العام للأسعار فى الخارج.

إذا إفترضنا أن e تتغير منفردة، أى عدم تغير كل منY ، Y^*، P ، P^*، فهذا يعنى أن سوق السلع والخدمات هو فى الأجل القصير أقل مرونة من سوق الصرف ، ونظراً لأن $P_x = P$ ، فهذا يعنى أن P_X تبقى على حالها دون أن تشهد أى تغير، فى المقابل إن P_M والتى تساوى $\frac{P^*}{e}$ تتغير على وجه معاكس بالنسبة ل:e، لأن P^* ثابتة

1.عبد الرحمن يسرى أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص266.

2.وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-86.

أى إذا إنخفضت e بنسبة1% فإن P_{M} ترتفع بنسبة 1%، أى $\frac{\mathrm{dP_M}}{P_{\mathrm{M}}}=\frac{-de}{e}$. ولأن Y^* هى ثابتة ، فإن $\frac{dx}{\mathrm{x}}$ لا ترتبط إلا بالتغير النسبى لسعر الصرف الحقيقى.

هذا التغير فى سعر الصرف الحقيقى هو نفسه التغير فى سعر الصرف الإسمى لأن p و P^* هما ثابتتان وهذا يعنى أن $\frac{\mathrm{deP}}{P^*}\Big/\frac{\mathrm{eP}}{P^*}=\frac{de}{e}$.

وبالتالى فإن مرونة الطلب على الصادرات من السلع الوطنية بالنسبة لسعر الصرف الحقيقى n_x تصبح كما يلى:

$$n_x=\frac{dx}{x}\Big/\frac{\frac{deP}{P^*}}{\frac{eP}{P^*}} \quad \text{وأيضاً} \quad n_x=\frac{\frac{dX}{X}}{\frac{de}{e}}$$

n_x سالبة لأن التغير النسبى للصادرات هو من حيث المبدأ يعكس التغير النسبى لسعر الصرف.

وإذا كان $$n_{\mathrm{x}}=\frac{\frac{dX}{X}}{\frac{de}{e}}=\frac{dX}{X}=n_{\mathrm{x}}\ \frac{\mathrm{de}}{\mathrm{e}}$$

كذلك ولأن Y لا تتغير فإن: $$\frac{\mathrm{d}M}{\mathrm{M}}=\ _{M.}\frac{-de}{e}$$

وإذا عبرنا عن رصيد الميزان التجارى بالرمز B_c والذى يساوى:

$$B_c=P_xX-P_MM$$

فإن تغير هذا الرصيد يعبر عنه بما يلى:

$$dB_c=X.dP_x+dX.P_x-M.dP_M-dM.P_M$$

$$dB_c=M.P_M(T_c(\frac{dX}{X}+\frac{dPx}{Px})-(\frac{dM}{M}+\frac{dP_M}{P_M}))$$

حيث أن T_c يمثل معدل التغطية والتى تساوى $\frac{XPx}{MP_M}$

$$dB_c = MP_M(T_c.n_x + n_M + 1)\frac{de}{e}$$

للتذكير إن $dP_x = 0$ $\frac{dP_M}{P_M} = \frac{-}{e}$

لأن P_x لايتغير.

بالإستناد إلى المعادلة الأخيرة يتبين أنه لكى يتحسن الرصيد الجارى $\frac{de}{e}$ يجب أن يكون المجموع: $T_c.n_x + n_M + 1$

وإذا كان رصيد الميزان التجارى فى المبدأ متوازناً أى $T_c = 1$ فإنه لابد أن يكون:

$n_x + n_M - 1$ أو بعبارة أخرى $n_x + n_M)1$ وهذا ما يمثل شرط مارشال ليرنز.

وعليه فإن الصيغة الوحيدة التى تؤدى إلى تحسين الميزان هى الصيغة الأولى أى أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح، وهو الشرط الأساسى لمارشال ليرنز ، وهو الشرط الذى يحدد الكيفية التى يتحسن بها الميزان التجارى على إثر إنتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض.

تخفيض قيمة العملة الوطنية فى ظروف تقييد التجارة الخارجية:

1- تأثير نظام الحصص على عرض النقد الأجنبى (عند التصدير): إن الغرض من نظام الحصص كما نعرف هو تقييد الواردات، ولنفرض الآن أن البلاد الأجنبية التى نتاجر معها قد قامت بفرض نظام الحصص على جميع أنواع السلع التى نستوردها منها، وبالإضافة إلى هذا دعنا نفترض أن الواردات الفعلية فى هذه البلاد قد بلغت أقصى حد سمحت به الحصص المفروضة ، وهذا يعنى أننا لانستطيع أن نزيد من صادرتنا إلى هذه البلاد إطلاقاً عند سعر صرف معين أو فوق هذا السعر بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا. فالزيادة فى الصادرات إذن سوف تكون محدودة بالحدود القصوى التى تسمح بها حصص الإستيراد فى البلاد الأجنبية ، أى ان نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة سوف يتوقف على حجم تلك الأجزاء من حصص الإستيراد فى البلاد الأجنبية التى يمكن إتباعها عند سعر الصرف السابق.

2- تأثير التعريفة الجمركية الأجنبية على عرض النقد الأجنبى(عند التصدير): إن فرض البلاد الأجنبية لتعريفة جمركية على وارداتها يحد من الأثر الذى يمكن أن يلعبه التغير فى سعر الصرف فى زيادة حصيلة الصادرات، فكلما إرتفعت التعريفة الجمركية الأجنبية كلما قلت إستجابة الطلب الأجنبى لتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا، وكلما قلت قدرتنا فى إستخدام هذه السياسة من اجل زيادة حجم الصادرات ، وبالتالى زيادة عرض العملات من العملات الأجنبية لدينا.

إلا أن درجة فعالية سياسة سعر الصرف مرتبطة، كما أوضحناه سابقاً بمرونة الطلب الأجنبى على الصادرات، بحيث يمكن نسبياً تجاوز أثر التعريفة الجمركية إذا كان الطلب الأجنبى يتمتع بمرونة كبيرة[1].

أدوات أخرى لتنمية وتنويع الصادرات:

بالإضافة إلى الآليات التى سبق ذكرها، فإنه يوجد آليات أخرى من شأنها العمل على تحقيق هدف تنمية وتنويع الصادرات والتى تتمثل فيما يلى:

1- الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين: إن سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التى إتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تساهم هذه الحواجز فى تقليل تكلفة المنتجات المصدرة فى الأسواق الخارجية.

أ- الحوافز الضريبية : تقتضى سياسة تنمية الصادرات ضرورة تبنى سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولوية لريادة الصادرات، وتكون حافزاً قوياً للمصدر لزيادة صادراته من خلال مجموعة من الإجراءات التالية[(1)]:

- الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية.
- ضرورة مراعاة النظم والقواعد التجارية الدولية عند وضع أى نظام ضريبى جديد حتى لاتتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق أو أية قيود قد تضعها فى هذا المأزق.

---

1. صفوت عبد السلام عوض الله،(1997)، التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية،القاهرة، مصر ، ص43.

- وضع نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تحقق أهداف تصديرية معينة.
- إعطاء مزايا ضريبية إضافية للأرباح المعاد إستثمارها فى مشاريع موجهة للتصدير.

ب-الحوافز الجمركية: وهى مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للمشروع التصديرى، وكذلك أجزاء ومكونات المنتج النهائى والمعد للتصدير، وتساهم الحوافز والتسهيلات الجمركية بشكل مباشر فى خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع ومن ثم إنخفاض حاجة المشروع من الموارد المالية، ويوجد العديد من الأنظمة المختلفة للحواجز والتسهيلات الجمركية والتى تتمثل فى[1]:

- نظام السماح المؤقت : والذى يقضى بإعفاء أنواع محدودة من المواد الأولية التى تدخل فى سلع يتم تصديرها من الرسوم الجمركية بغرض تنفيذ أوامر تصديرية محددة.
- نظام إسترداد الرسوم الجمركية(دروبال): ويقوم هذا النظام على أساس إسترداد الرسوم الجمركية المسددة عن المواد الأولية والمكونات التى يتم إستيرادها بغرض إستخدامها فى تصنيع بعض السلع التى يتم تصديرها.
- تخفيض رسوم خدمات الموانئ على الصادرات: وذلك بنسب معينة.

2- توفير مجموعة من خدمات التصدير المتكاملة: والتى تشتمل على[1]:

- توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على إحتياجاتها.
- بناء نظم المعلومات التسويقية والتصديرية.
- تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن المنتجات الوطنية فى الخارج.
- العمل على توفير مجموعة من الخدمات التصديرية المساعدة التى تتمثل فى

---

1. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، (2005)، قطاع الدراسات التنموية، مرجع سبق ذكره، ص12،.

- نشاط التعبئة والتغليف، الرقابة على جودة المنتجات التصديرية، نظام التسعير والتكلفة التصديرية، خدمات النقل الداخلى والخارجى، بيوت التسويق ومراكز البيع الخارجية.
- تدريب الكوادر التسويقية على جميع المراحل والأنشطة التسويقية، وهذا يتطلب إنشاء جهاز للتدريب التسويقى.

3- تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى فى مجال التصدير[1]:

يكمن الهدف من تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى فى مجال التصدير فى تشجيع الشركات الوطنية ذات قدرة وامكانات تنافسية فى الأسواق الخارجية والإستفادة من إقتصاديات فى مثل هذه الأنشطة، كما هو الشان فى بعض الدول التى أنشأت شركات تجارية خارجية متعددة الأطراف تتضمن على الأقل عشراً من الشركات المنتجة والمصدرة وذلك للتغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأيضاً الإستفادة من التسهيلات الإئتمانية التى تمنح للشركات التصديرية، فضلاً عما يمكن أن تقوم به هذه الشركات التجارية من دور فى تنمية الصادرات.

4- القضاء على العقبات التى يواجهها المصدرون، مع العمل على تبسيط إجراءات إستيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصادرات، وتبسيط إجراءات التصدير.

5- تحسين مناخ الإستثمار الأجنبى المباشر بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية الرأسية التى تسعى إلى التصدير، وذلك بإزالة القيود على مجالات الإستثمار.

6- العمل على تقدم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة تنافسيتها وبالتالى مساهمتها فى تنويع وتنمية الصادرات.

1.سعيدى وصاف ، (2004.)،أثر تنمية الصادرات غير النفطية على التنو الإقتصادى فى البلدان النامية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر ، ص138،

محاور إستراتيجية تنمية الصادرات:

بغية توضيح الإجراءات اللازمة التى ترتكز عليها هذه الإستراتيجية لابد أولاً من إبراز المحاور التى ينبغى التأثير فيها والعمل عليها بغرض الوصول إلى تنمية الصادرات ويلاحظ أنه ليس ثمة نموذج موحد صالح للتنفيذ فى كافة الدول بالنظر إلى إختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للدول . وبصورة عامة يمكن إجمال المحاور التى ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات فيما يلى:-

1- الإطار المؤسسى :- إذ ترتكز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التى تخدم وتسهل عملية التصدير ، وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التى تعترض العملية التصديرية ، سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير ، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات ، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلي فى المحافل الدولية ....الخ

2- جودة المنتج:- تعد جودة المنتج محوراً هاماً من بين المحاور التى ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات ، ويتأتى ذلك من خلال أمرين إثنين الأول يتمثل فى إقامة نظم فحص السلع التى يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية ، والأمر الثانى هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظم للجودة أو إقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلع وجودة التصميم.

3- إيجاد سياسة تمويلية وإئتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية:

تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز فى تحفيز الصادرات من خلال - التسهيلات التى تمنح للمصدرين سواًءا فى المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع فى:-

- خفض تكلفة تمويل الصادرات.

- إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير.

- تمويل الإستثمارات الأجنبية فى الدول ، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى وتشجيع الإقتراض بسعر فائدة منخفضة أو بدون فوائد احياناً .

4- تأمين الصادرات:-

ويتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية لاسيما تأمين إعتمادات التصدير ، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

5– إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية:-

والهدف من إنشاء هذه المناطق فى إطار إستراتيجية تنمية الصادرات ، هو جذب الإستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التى تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعومة ، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج.

6- تشجيع الإستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير:-

ويكون ذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة التى تدخل فى إنتاج السلع الموجهة للتصدير ، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات. أو يكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاء والذى هو من الأنظمة الجمركية الإقتصادية.

7- إصلاح القطاع المصرفى :

وهنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعى ، ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التى تتطلبها عملية التصدير من خلال جملة من الأساسيات والتى تتمثل فى:-

أ- تدخل الدولة لتأدية دور واضح فى عملية التنمية:

ويكون هذا التدخل لإجل أمرين إثنين ، الأمر الأول: يتمثل فى إزالة المعوقات التى تقيد قدرة الدولة على التصدير وتحسين الأنشطة التى سوف تزيد من الصادرات . أما الأمر الثانى: فيكون بالتدخل لإزالة الإضطرابات الناجمة عن الأنظمة التجارية المتطلعة للداخل وخاصة الصناعات البديلة للإستيراد[1].

ب-العمل على تنمية الصادرات كماً وكيفاً :

وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان إستقرار حصيلتها عن طريق وضع برنامج للتوسع فى تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة وزيادة قدرات

1.زرقين عبود وجبارى شوقى، (2008،) مشكلة إختيار إستراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، جامعة حسيبةالجزائر..

الإنتاج فى المؤسسات التى تغذى السوق الداخلى خاصة بالإنتاج الصناعى ، وخلق وحدات جديدة للإنتاج من أجل التصدير والعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسى لصادرات البلد فى الأسواق الخارجية. وهنا تبرز ضرورة الربط بين الإنتاج المحلي والتصدير ففتح أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية يزيد من الطلب على المنتجات ، ويؤدى أيضاً إلى تشجيع التوسع فى برنامج التنمية الصناعية بالداخل غير أن هذا الأمر بالنسبة للدول النامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تركز أولاً غلى المنتجات التى تتمتع فيها بميزه نسبية فى برنامجها الصناعى مثل المنتجات المصنعة من المواد الطبيعية التى تتوفر عليها هذه الدول ، والمنتجات كثيفة العمل كالمنسوجات ، المنتجات[1] البلاستيكية ، الآثاث.

ج- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافى للصادرات:

يجب على الدول النامية أن تعمل على تنويع أسواقها وإعطاء الأولوية الخاصة لتطوير علاقات التبادل التجارى فيما بينها بحيث تنخفض حدة المنافسة فى هذه الدول مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجارى من سيطرة الإقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعية لها على أن تنتقل هذه الدول فى فى مرحلة متقدمة من الإنتاج الي برنامج صناعي يركز على إنتاج وسائل التنمية المتمثلة أساساً فى السلع الإنتاجية الأساسية كالالآت والمعدات والأجهزه الصناعية .

---

1. بوالعام سميرة ،(2001)، أثر تطور الصادرات على التنمية الإقتصادية، حالة الجزائر ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص95-96.

2-1-10 مكاسب وملامح نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات[1]:-

مامن شك بأن تطبيقها سوف تنتج عنه جملة من المكاسب والنتائج الإيجابية على الإقتصاد المعنى ، كما أن الحكم على مدى نجاح هذه الإستراتيجية يكون من خلال جملة من الملامح والمظاهر التى تعكس مدى بلوغ هذه الإستراتيجية لإهدافها.

مكاسب إستراتيجية تنمية الصادرات:

تتعدد وتتنوع المكاسب التى يمكن جنيها من خلال إنتهاج إستراتيجية تنمية الصادرات والتوجه نحو الخارج ، من خلال محاولة إختراق السوق الدولى وخلق طلب إضافى على المنتج المحلي بالشكل الذى يعزز فرص النمو ويدعمها . وفى حقيقة الأمر يمكن النظر لهذه المكاسب من خلال زاويتين ، مكاسب محققه على المستوى الكلى ومكاسب محققه على المستوى الجزئى أى على مستوى المؤسسة.

أ- المكاسب المحققة على المستوى الكلى:-

ويمكن سرد بعض المكاسب المحققة من التصدير فيما يلى:-

• التغلب ضيق السوق المحلي وبالتإلى إمكانية الإستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم .

• إستغلال المزايا النسبية المتوافره محلياً مع تطوير أساليب الإنتاج الصناعى ، وإعادة تخصيص الموارد وفقاً لإعتبارات الميزه النسبية المتاحة.

---

1. المرجع السابق، ص96.

• المساهمة فى تقليص معدلات البطالة وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل[1].

• تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادى.

• إعتماد سعر صرف واقعى مما يسمح برفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية .

• دخول الأسواق الدولية والمنافسة عليها ، يوفر للمنتجات المحلية معلومات عن تلك الأسواق ، والمنتجات المنافسة ومدى التطور التكنولوجى الحاصل وإمكانية الإعتماد على التكنولوجيا فى تحسين أداء المنتج المصدر إلى السوق العالمى[2].

• تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع فى التصدير[3].

ب- المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة:-

وفى هذا الجانب يمكن أن نسجل عدة مكاسب للتصدير، تتمثل فى:-

• رفع قيمة أعمال المؤسسة فإذا كانت المؤسسة قوية ، فإنها بالتصدير ستتمكن من توسيع أسواقها وتحقيق عوائد من جراء ذلك فضلاً على أنه يمكن للمؤسسة أن تجد فى السوق الخارجى فرصاً لتسويق منتوج خاص أو نادر .

• يتيح التصدير للمؤسسة إمكانية تنويع منتجاتها المصدرة بغرض الحد من مخاطر الإعتماد على سوق واحد أو زبون واحد فى حال ماذا كان حدث ركود أو تراجع الطلب

---

1. بلعزوز بن على ومحمدى الطيب أمحمد ، (2008)، دليلك فى الإقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر،،ص ص 168-169.

2.مولاى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-32.

3. المرجع السابق ، ص ص23-24.

فى السوق المحلي، فإن هذ التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبى فى الطلب الخارجى.

• تحقيق المنافسة من خلال الإستفادة من التجارب الأجنبية ، ومحاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة النوع والكمية والزمن.

• تحقيق عائد مجزىء ، ذلك أنه فى حال ما إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال العمليات المحلية ، أو من خلال وسائل تمويلية أخرى فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة .

يشار إلى أن مخاطر التصدير للسلع والبضائع تختلف عن تلك المخاطر الناجمة عن

الخدمات إذ يجب فى الأولى معالجة كل ما يتعلق بالتغليف ، الجمركة ، النقل والتسليم أما فى حالة الخدمات لابد من الإهتمام بالمسائل المتعلقة برخص العمل هياكل الإتصال داخل السوق المراد النفاذ اليه ومسائل التنقل فى الخارج.

أهم ملامح النجاح فى تنمية الصادرات:-

لمعرفة مدى نجاعة السياسات المتبعة فى تحقيق الأهداف منها فإنه يستدل على ذلك من خلال جملة من الملامح ومنها :-

• مدى التطور الفعلى للهيكل السلعى وهيكل الخدمات المصدرة وبالتإلى تقليص الإعتماد على عدد ضئيل من السلع والخدمات الرئيسية ، إضافة إلى مدى مراعاة هذا التطور لعوامل العرض والطلب العالميين من جهة وعوامل التكلفة والإمكانات المتاحة من جهة أخرى.

• مدى التنوع الفعلى فى الأسواق الخارجية والإبتعاد عن الإعتماد على عدد محدود من الأسواق وما يصحب ذلك من ضغوط إقتصادية وسياسية .

• مدى القدرة على تحقيق زيادة متوالية فى حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وغير تقليدية بالشكل الذى لايرفع من التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل ومستلزمات الإنتاج النادرة نسبياً .

• مدى إستقرار وإنتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف

التنافسى فى تلك الاسواق ويساعد على زيادة حصتها فيها.

وأحد أهم طرق تنمية الصادرات هو تبنى الإستراتيجية التى تهتم بالتصنيع من أجل التصدير.

مفهوم إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

يقصد بها التركيز على إختيار الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه أقل أهمية، وتعطي هذه الإستراتيجية للتصدير أهمية كبيرة، فهي تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانبا هاما من إحتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسطية والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه إلا بالإستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات، ويزيد من أهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الأولية وما تعانيه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وإنخفاض إيراداتها من هذه الصادرات،

ولذلك يكون من صالح الدول النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام.

2- دوافع وأسباب تطبيق إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:-

يمكن ذكر أهم الأسباب التي تجعل الدول النامية تأخذ بهذه الإستراتيجية والتى تتلخص فى الأتي: -

• الإستفادة من المزايا النسبية المحلية فتتحول الدولة من مصدر للمنتجات الأولية إلى مصدر للمنتجات الصناعية التي تستخلصها من المنتجات الأولية، فتتحول مثلا الدولة المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة.

• الإستفادة من وفرة حصيلة الصادرات من العملة الصعبة التي ستتحقق بفضل إتباع هذه الإستراتيجية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، ومساعدة الدولة في عدم لجوئها إلى الاقتراض من الخارج إلا عند الضرورة القصوى.

• التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما تعانيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي إرتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا سيؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية وتخفيض نفقات الإنتاج، وتتمثل أشكال إقامة صناعات التصدير في :

إما تصنيع المواد الأولية وتصديرها.

أو إنتقال صناعة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير.

أو إقامة الصناعات التصديرية على أساس الميزة البينية للدول النامية.

3- سياسات وشروط نجاح إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

3-1: سياساتها:

وتتمثل سياسات هذه الإستراتيجية في الإصلاحات التي تم إدخالها على إستراتيجية إحلال الواردات بهدف الإنتقال للتصدير وتتمثل فيما يلي :

• منح معونات للسلع الصناعية المصدرة.

• تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة.

• تعديل أسعار الصرف.

• رفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعارا إيجابية حقيقية.

• إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهدف جعلها أسعارا معقولة.

3-2 : شروط نجاحها :

من أهم شروط نجاح هذه الإستراتيجية ما يلي:

• الاستقرار السياسي والاقتصادي.

• توفير الحوافز للمصدر كالإعفاءات الضريبية للعمليات المدعمة والمكملة للنشاط التصديري.

• سياسة الخصخصة ودعم القطاع الخاص بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.

• وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز وتنشيط الصادرات.

• وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي.

• الإستفادة من نظام المناطق الحرة.

• توفير المناخ المناسب لنمو الاستثمارات الأجنبية.

• تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على توفير فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة بصورها المختلفة داخل هذه الدول.

4- إيجابياتها :

• التشجيع على حسن إستغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الإستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية ولكن سلع مصنوعة تعتمد كما ذكر على الميزة النسبية.

• التغلب على مشكلة صغر السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الإستفادة من وفرات الحجم.

• إن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يشجع على إرتفاع مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا العامل هام جدا وخاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى.

• إن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي مثل السلع التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات لكنه يتوقف على معدل نمو إقتصاديات الدول المستوردة.

5- عيوبها:

ويمكن ذكرها فيما يلي :

• قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع.

• إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة) وهذه هي الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها.

• إن الدولة التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها إقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة.

إمكانية الدمج بين إستراتيجيتي إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير:

بعد أن رأينا أن إستراتيجية تشجيع الصادرات الصناعية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية وإنهاء الإعتماد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، إلا أن هذه الإستراتيجية إنتقدت كما تم ذكره على أنها لا تمكن البلدان النامية من إيصال السلع الصناعية إلى الأسواق الدولية لأنها تحتاج إلى مستوى عال من الإنتاجية، وتوفير المستلزمات من آلات وتقنية كثيفة رأس المال، كما تحتاج إلى

أسواق كبيرة لصادراتها والتي قد لا تتوفر للعديد من البلدان، وبخلافه يتعرض البلد المعني إلى مخاطر، ولهذا فإنه من المناسب للبلدان النامية الجمع بين إحلال الواردات والتصنيع للتصدير ، ويتم إتباع إمكانية الدمج هذه لضمان نجاح نتائج كلا الإستراتيجيتين في إحداث انتعاش في التنمية الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إقامة واستحداث فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية، وذلك لفك الخناق عن السوق المحلية وتوسيعها، وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري .

ويتم تطبيق الإستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة، وإقامة العوائق في وجه إستيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، ولكن ما يعاب على هذين الإجراءين أن هناك بعض الإقتصاديين ممن يرون أن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجهة للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الإعانات قد ترهق الإقتصاد مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل وإنخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

2-2 سياسة إحلال الواردات:-

2-2-1 التعريف والمفاهيم : أن سياسة الدولة الإقتصاية تؤدي دوراً بارزاً في إختيار نمط التصنيع, وبالتالي توجيه عملية التخطيط الصناعي وفق الإتجاه المحدد من قبل السلطة , مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتاحة من موارد طبيعية ومالية والواقع الإقتصادي والإجتماعي للبلد بشكل عام[1] لتحقيق هدفين رئيسيين هما: الإعتماد على الذات , وتحقيق المصلحة الوطنية ، مع إلاشارة إلى أن الإعتماد على الذات لا يعني الإنغلاق والانعزال عن العالم وتأثيراته, بحيث لا يكون حائلاً دون إستيراد السلع الوسيطة والإنتاجية وبعض المواد الخام والسلع الإستهلاكية اللازمة للسوق المحلية في المراحل الأولى ، وهذا يعني إستمرار العلاقة مع العالم الخارجي(التبادل التجاري) لكن على أسس نوعية وكيفية وأن تتم شروط التبادل وفق ظروف البلد وسوقه المحلي للحد من التبعية الإقتصادية[2] ، وعملاً بمبدأ الإكتفاء الذاتي إتبعت كثير من الدول النامية التي حصلت على إستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية سياسة تشجيع أنماط التصنيع التي تركز على سياسة إحلال الواردات من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية،وقد حققت معظم هذه الدول معدلات نمو جيدة في تلك المرحلة، وإعتمدت هذه الدول على مسار إقتصادي يقوم على وضع قيود على الواردات من المنتجات الصناعية وتحويل الطلب على هذه المنتجات للإنتاج المحلي، وفي الوقت نفسه السماح بإستخدام الأرباح المتحققة من بعض الصادرات لإستيراد السلع الرأسمالية

1.Hicks A. Donald,(1988)Advanced Industrial Development,Lincolin Institute of Land Policy Book ,New York

2. عبد الكريم وآخرون،(1989) التخطيط الصناعي، جامعة الموصل، العراق، ص 62.

اللازمة للتصنيع .

ويرى المدافعين عن إسترتيجية إحلال الواردات أنها تحقق المنافع التالية:

• أنها ضرورية للدول النامية والتي لديها صناعة بدائية من أجل تحقيق التنمية الصناعية .

• تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الحساسة للمجتمع .

• ضرورية لتحقيق التنمية والإستفادة من ميزات التصنيع المحلي وتطويره .

• مهمة لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الدول المتقدمة

ويشير (Liang,1997)[1] في دراسة حول الإستخدام الرشيد لإستراتيجية إحلال الواردات وجد أن الدول حديثة الإستقلال تواجه مشاكل إقتصادية كثيرة من بينها إنخفاض معدلات الدخل والتشوهات في هيكل إقتصادها، وكذلك إرتفاع معدلات البطالة ، وأن هذه الدول إذا أرادت أن تحقق التنمية الإقتصاديةعليها:-

- تبني إستراتيجية إحلال الواردات، حيث حققت هذه إلاستراتيجية معدلات نمو حقيقية تراوحت بين (6-8 %) في عدد من الدول التي طبقتها، وساهمت في خلق بنية إقتصادية قابلة للإستمرار، ويذكر نفس المصدر أن الدول التي إعتمدت سياسة تحرير التجارة لاحقا، لم تكن لتنجح في ذلك لا بالإعتماد على معدلات النمو والتطور الإقتصادي الذي حققته بتبنيها إستراتيجية الإحلال في مراحل سابقة، حيث إعتمدت

---

1. Liang,Hong(1997),Athesis on The Rationales of Import Substitution Industrialization Strategy,University of Denver,.

في تطورها على الخيارات التالية :

- إستيراد السلع الإستثمارية والمواد الخام لإنتاج السلع الإستهلاكية .

- إستيراد السلع الرأسمالية لصناعة المنتجات الإستثمارية التي بدورها تنتج السلع الإستهلاكية .

- إستيراد السلع الرأسمالية لإنتاج سلع رأسمالية أخرى .

ويشار هنا إلى أن عدد محدود من الدول الأقل تطورا تمكنت من التقدم وإنجاز صناعات للسلع الرأسمالية وهي البرازيل والهند وكوريا الجنوبية، وإعتمدت هذه الدول على سياسة جمركية لحماية المنتجات الإستهلاكية، بينما سمحت بإستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة.

وتعود لإسهامات بريبش prebisch الذى لاحظ أن مرونة الطلب على منتجات البلدان النامية (منتجات أولية أساساً) تميل نحو الإنخفاض في حين أن مرونات الطلب على منتجات البلدان المتقدمة أو دول المركز (منتجات مصنعه أساساً) تميل إلى الإرتفاع . الأمر الذى يعمل ضد معدل التبادل الدولي للبلدان النامية أو دول المحيط ولصالح البلدان المتقدمة .

كما لاحظ أيضاً أن التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة ساهم في رفع الأجور الحقيقية وفي خلق مستوى معيشي مرتفع إلا أنه لم يساهم في خفض أسعار السلع المصنعة للبلدان النامية . في حين أنه لم يساهم التطور التكنولوجي في البلدان النامية

بتحسين الأجر الحقيقي بل أدى إلى خفض الأسعار وخاصة أسعار السلع المصدرة وفي علاقتها بأسعار السلع المستوردة من البلدان المتقدمة (إتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح البلدان النامية) . معنى ذلك أن مكاسب التطور التكنولوجي تنتقل إلى البلدان المتقدمة.

لعلاج هذه المشكلة إقترح بريبش إستراتيجية إحلال الواردات أي التوجه نحو السوق المحلى (Inward looking) أساساً وذلك لحل مشكلة تدهور معدل التبادل الدولي المشار إليها أعلاه على أن يتم ذلك من خلال سياسة حمائية.

1/ تعريف سياسة إحلال الواردات:-

قبل التعريف بها لابد من التعرض لمفهوم التصنيع الذى يمثل الركيزة الأساسية لتصحيح الإختلالات الهيكلية التي لابد منها لقيام عملية التنمية الإقتصادية.

مفهوم التصنيع:-

يمكن تعريف التصنيع بأنه تلك العملية التنموية الهادفة للقضاء على التخلف، وتطويرفروع الإقتصاد عبر الإستفادة من أحدث الوسائل التكنلوجية ، وإستخدامها في شتى ميادين الإنتاج كما أن له أهدافاً إجتماعية أهمها القضاء على البطالة ورفع المستوى المادي والثقافي .ويترتب على التصنيع آثار هامه في الإقتصاد القومي ، أي تنويع مكونات الناتج القومي ، وإتساع القاعدة الصناعية ، ودخول الصناعة مجال العملية التصديرية وتنويع الصادرات ، وبالتالي خفض درجة تأثرالإقتصاد القومي بظروف السوق .

بالتالي يمكن تعريفه بأنه[1] : الزيادة خلال الزمن في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي

1.جمال الدين لعويسات، (2000) العلاقة الإقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر، دار هومة للطباعة، ص43.

سواءاً من وجهة نظر الدخل أو العمالة ، أى زيادة الأهمية النسبية للدخل (الناتج) القومي ، المتولد في القطاع الصناعي، وزيادة الأهمية النسبية للقوى العاملة التي يستوعبها القطاع الصناعي . ويتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة الأهمية النسبية لحجم الموارد الإستثمارية الموجهة إلى القطاع الصناعي .

ويأخذ التصنيع أنماطاً متعددة فمنها ماهو عن طريق زيادة أو توسيع الصناعات التصديرية ، وهناك التصنيع الذى يتم للسوق المحلى عن طريق إحلال الواردات . وكذلك قد يكون نمط التصنيع يعطى إلأولوية للصناعات الإستهلاكية الخفيفة أو للصناعات الثقيلة .

2- إستراتيجية إحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة:-

تعني إقامة بعض الصناعات التحويلية من أجل سد حاجة السوق بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج ولقد سعت الكثير من الدول النامية إلى إتباع هذه إلاستراتيجية، في سنوات الخمسينات والستينات حين عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعاً في العوائد ، كما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزاً في موازينها الجارية، وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لإقتصاديات الدول ، بالإضافة إلى حجة شروط التجارة التي أشارت إليها نظرية بريبش-سنجر، ولاتزال العديد من الدول تتبع هذه إلاستراتيجية لأسباب سياسية وإقتصادية ، فهى تعمل غلى تنمية الإنتاج المحلى لأغراض إلاستهلاك المحلى عوضاً

عن إستيراده من الخارج ، وذلك بالرغم من إرتفاع تكلفة الفرص البديلة ، وهو ما يعيبه إقتصاديو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أنصار هذه إلاستراتيجية.

فبالرغم من التكاليف الأولية الباهظة لإنشاء القاعدة الصناعية التي تعمل على إنتاج سلع الإحلال مقارنة بتكاليف الإستيراد ، إلا أن الأساس المنطقى المؤيد لهذه الصناعات هو أن لديها القدرة على جنى الثمار في ظل توفر إقتصاديات الحجم ، ومالها من القدرة على تدنية التكاليف (وهو مايطلق عليه بحجة الصناعة الوليدة) ، أو أن يتم تبريرها بأن ميزان المدفوعات سوف يشهد تحسناً بتخفيض الواردات . كما أنه يمكن أن تنمو تلك الصناعات الناشئة وتصبح قادرة على المنافسة في إلاسواق العالمية وقادرة على توليد عوائد صافية من النقد إلاجنبى.

بعبارة أخرى تعنى أن ينتج محلياً ما كان يستورد من قبل أو تنتج محلياً ما تحتاج من سلع بصفة عامة ، ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلى للصناعة التي تدخل محل الواردات ، وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة ، ويتم ذلك عن طريق منع إستيراد السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلى ، مستخدمين في ذلك أما طريق التعريفة الجمركية أو طريق قيود الإستيراد الأخرى (الحصص).

يمكن تعريف إستراتيجية إحلال الواردات[1]:-

بأنها هى إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلى وتعتمد بالتالي على خليط من القيود

1.جون ادلمان سبيرو، (1992) ، سياسات العلاقات الإقتصادية الدولية، مركز الكتاب إلاردنى ، إلاردن ، ص207 .

الجمركية وغير الجمركية ، التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلى الناتج عبر جهاز فنى.تهدف هذه إلاستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية بقصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل. وقد ظهرت هذه إلاستراتيجية ، وأنتشرت في امريكا اللاتينية ، وكان الإتجاه إلى هذه إلاستراتيجية راجع لتعاظم العجز التجارى للدول النامية ، نتيجة إنخفاض أسعار موادها المصدرة وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من إستيراد المواد الإستهلاكية ، وقيام صناعات محلية لإنتاج المواد كلياً أو جزئياً .

2-2-2 وسائل تطبيق إحلال الواردات وسبل قياسها:-

تعتمد هذه إلاستراتيجية (إحلال الواردات) على وسيلتين أساسيتين هما : الحماية الجمركية وحصص الواردات ، فمن خلال فرض القيودعلى إستيراد تلك السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلى ، يصبح المنتوج المحلى في وضع أفضل من المنتوج إلاجنبى من حيث المنافسة السعرية ، فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة، تصبح غير قادرة غلى منافسة السلعة المحلية ، وبفرض هذه القيود على الإستيراد يزداد نسبياً الطلب المحلى على السلع المنتجة محلياً مما يترتب عليه إرتفاع أسعارها ، وبالتالي ربحية الإستثمار فيها ، فتتجه الموارد المحلية إلى الإستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلع التي كان يتم إستيرادها من قبل[1].

قياس إحلال الواردات:-

المقياس الأكثر شيوعاً لقياس الإحلال هو الذى يعرف الإحلال :-

1.جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره ،45.

بأنه النسبة بين الواردات والعرض الكلى من السلعة، فإذا إزداد الإنتاج المحلى (العرض) بمعدل أعلى من معدل زيادة الواردات فإن ذلك يعنى أن إحلال الواردات قد تم ، أما إذا زادت الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج المحلى فإن الذى تم هوعكس إحلال الواردات وفي هذه الحالة يكون الإحلال سالباً .

وتقاس بطريقتين :-

النسبة الخاصة بالعملية الإستيرادية بالمقارنة مع إجمإلى الواردات:-

في بعض الأحيان يقاس إحلال الواردات بواسطة المتغير السلبى في الوضعية النسبية المرتبطة بالسلعة المستوردة إلى إجمإلى الواردات ، هذا القياس ينعكس على إنخفاض هذه النسبة وتحسب إلاتى:-

$$Si = Mi / M$$

حيث : Si = نسبة إحلال الواردات.

Mi = السلعة المستوردة.

M = إجمإلى الواردات.

يتم من خلال هذه النسبة قياس ضخامة هيكل الإستيرادات بالمقارنة ع إجمالى الواردات ، ويحدد دور إحلال الواردات من خلال تحديد العلاقة المتواجدة بين المستوردات والإنتاج وكذا إلاستهلاك.

نسبة إستيراد السلعة بالمقارنة مع إجمإلى الواردات:-

هناك قياس آخر مؤلف لإحلال الواردات ، ناتج عن تغير النسبة التالية :

$Si = M / T$

حيث :

Si تمثل نسبة السلعة المستوردة بالمقارنة مع إ جمإلى الواردات .

M تمثل السلع المستوردة .

T تمثل الكمية المتوفرة من هذه السلعة .

بمعنى أن الإنتاج المحلى P أكثر من الواردات وأقل من الصادرات ، هذا القياس خاص بالنسبة لقياس النسبة M/Y نظراً لإرتباطها بالسلع المستوردة وإنتاجها، ومن المهم أن نفرق بوضوح بين تأثيريهما . والامتداد المنطقى لهذا القياس يتمثل في إعتبار نسبة الواردات الإجمالية في القطاع التجارى إلى إجمإلى الإقتصاد ولكن هذا القياس يعانى من بعض السلبيات نظراً للخلط بين السياسة الإستيرادية وإحلال الواردات ، فالسياسة التجارية تتعلق بشروط الطلب، والتي أما أن تنقص وأما أن تزيد في الواردات ، ولكن عادة ما نجد الإستيرادات المعروفة وغير أساسية تنخفض في ظل هذه الشروط . النسبة M/T يمكن لها أن تنخفض مبينة بذلك طريقة إحلال خاطئة ، كما يرافقها إنخفاض في الكمية المتوفرة لهذه السلعة ، هذا النوع من المشاكل يمكن أن يطرح ويفرض نفسه خلال مراحل إحلال الواردات.

زيادة الإنتاج الحقيقي على الإنتاج الطبيعى يمثل قياس لإحلال الواردات:-

أن القياس الجيد لإحلال الواردات ، لابد أن يكون مرتبط بالتطور في الإنتاج الصناعي لإحلال الواردات ، وهذا بفعل الإجراءات الحاصلة إحلال الواردات المستهدفة لتقليل الطلب على السلع المستوردة والمشجعة في أن على إستهلاك السلع المنتجة محلياً . لنفرض أنه إذا كان هنالك في الصناعات ما يوضح هذا الإحلال ، وأن غياب هذه الأخيرة لاشى يمكن إنتاجه ، كما يمكن أن نسجل أن سيرورة الإحلال ضرورية ولازمه لتطور هذا الإحلال . هذا الإجراء يمكن وصفه بالإحلال الطبيعي للواردات على إختلاف ميزة الإحلال المعتمدة ، ولهذا السبب الإستعمال الممكن للقواعد العامة المتعلق بمسار النمو لمختلف الصناعات مع الأخذ بعين الإعتبار مختلف الطرق والوسائل التي يمكن أن تؤثر في مراحل النمو ، وتقدير النمو لمختلف الصناعات مع غياب إحلال الواردات.

3-2-2 أسباب ومراحل تطبيق إستراتيجية إحلال محل الواردات :-

أسباب تطبيق إستراتيجية إحلال محل الواردات:-

توجد عدة أسباب يرجع إليها تطبيق هذه الإستراتيجية وفيما يلي أهم هذه الأسباب[1]:-

1/ النمو الإقتصادي:-

وهذا من خلال توسيع السوق المحلية الذي قد يتحقق إحلال محل الواردات كنتيجة طبيعية للنمو ، يصاحبه إنشاء صناعات محلية جديدة لإشباع الطلب المحلى المرتبط بإتساع السوق ، وأن ذلك لابد أن يحدث سواءاً قامت الأجهزة الحكومية بتشجيع هذه الصناعة أم لا . وبالتدرج يتحول القدر من الإحلال مع زيادة النمو في الصناعات الصغيرة ، ذات إنتاجية كبيرة الحجم كأحد الشروط الأساسية لنجاحها.

1.سعيدى وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادى في البلدان النامية الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراة غير منشورة، ص ص24-26، 2004.

2/ الضرورة الإقتصادية:-

إعتماد إستراتيجية إحلال محل الواردات ، يعتبر ضرورة إقتصادية لما يحدث من إضطرابات وأزمات في العلاقات الإقتصادية الدولية ، كما حدث خلال الكساد العالمى والحرب العالمية الثانية ، والتي أدت إلى إنخفاض حجم وقيمة صادرات الدول خاصة التي تعتمد على المواد الأولية في تصديرها والتي تؤدى إلى تناقص قدرة الإستيراد ، مما يدفع إلى إقامة كثير من الصناعات المحلية ، لتزويد السوق بالمنتجات التي تعذر إستيرادها.

3/ العجز في ميزان المدفوعات:-

أن العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الواردات بمعدلات أعلى من زيادة الصادرات، يدعو إلى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات ، وهذا من خلال إعتماد هذه الإستراتيجية التي تعتمد على السياسة الإستيرادية كوسيلة لتحقيق التنمية.

4/ السياسة الإقتصادية:-

تهدف السياسة الإقتصادية ، وفق مخططات التنمية أحياناً إلى إقامة المزيد من الصناعات الوطنية الهادفة إلى توفير المزيد من العملات الأجنبية، وخلق فرص عمل وزيادة الدخل الوطني ولتحقيق هذه الأهداف تسعى الدولة إلى الإتجاه إلى إستراتيجية الإحلال محل الواردات .

5/ زيادة الإدخار والإستثمار:-

يرى أنصار هذه إلاستراتيجية ، بأنها سوف تؤدى إلى زيادة الإدخار والإستثمارات المحلية ويبرر ذلك بأن سياسة الحماية والتي تفرض لصالح القطاع الصناعي وما ينتج عنها من تغيرات في معدلات التبادل التجاري لصالح هذا سوف تؤثر في توزيع الدخل الوطني لصالح القطاع الصناعي، وزيادة الأرباح فيه. حيث أن هذا القطاع يتسم بإرتفاع ميله الحدي للإدخار ، فإن ذلك سوف يترتب عليه زيادة معدل الإدخار والإستثمار وبالتالي معدل نمو الدخل الوطني.

6/ تحقيق الإكتفاء الذاتى:-

تهدف هذه إلاستراتيجية إلى التقليل من التبعية للخارج ، من خلال إنتاج السلع محل السلع المستوردة وهذا من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتى.

7/ السهولة في التطبيق:-

تتمتع إستراتيجية الإحلال محل الواردات بجاذبية واضحة تتمثل في سهولة البدء بها حيث أن تقليل الواردات بهدف فرض الإستثمار في صناعات الإحلال يعتبر أمراً سهلاً نسبياً . كما أن إحلال الواردات يخلق فجوات هامه في الإقتصاد وتخلق هذه الفجوات فرصاً إستثمارية واضحة بهدف تشجيع الإنتاج المحلى من السلع الإستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.

متطلبات تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات:-

1- القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من أجل إحلال الواردات:-

تعتمد إستراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل إحتياجات السوق المحلى من السلع الإستهلاكية ، وذلك عوضاً عن إستيرادها من دول أجنبية . كما يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل الملائم للواردات ، من حيث السعر والجودة المطلوبين ، حتى وأن كانت هذه الصناعات مدعومه بإجراءات حمائية ودعم من طرف الدولة . إلا أن هذه الحماية قد تكون صعبة المنال في ظل النقد الشديد لهيكل الحماية من قبل الإقتصاديين الداعين إلى الحرية الإقتصادية إلا أنه في ظل الإستثناءات التي أقرتها منظمة التجارة العالمية والخاصة بالدول النامية، يمكن لهذه الأخيرة أن تحدد جملة من الصناعات التنموية والتي تنوى البدء بها ، وتقديم الحماية لها لعدة سنوات لتكتسب الخبرة اللازمة وترتفع بها إنتاجية الموارد الإنتاجية وتصبح ذات قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية ، بعد رفع الحماية الجمركية عليها وكى تتمكن من تصدير البضائع للخارج . كما يتوجب على هذه الصناعات الناشئة بغرض إحلال الواردات ، أن تشمل كافة حاجيات المجتمع المحلى من السلع تامة الصنع لتحقيق نمو متوازن مع حماية جمركية متناقصة مع مرور السنوات ، كى تسمح بخلق صناعات ناشئة ناجحة، وهذا هو النموذج المثالى لإستراتيجية إحلال الواردات بالرغم من تحيز الدول النامية عن هذا النموذج.

2- الإبقاء على أسعار صرف مرتفعة للعملة:-

لكي تنخفض تكلفة الواردات الأخرى (بإستثناء الأغذية) وذلك لحماية المنتجات المحلية، وفي عدة مرات تجدد أسعار الصرف لأغراض مختلفة توازي إلى حد ما التباينات في معدلات التعريفات.

3- الإبقاء على مراقبة أدق للموجودات من العملة الصعبة، وإقامة نظام لترخيص الإستيراد بحيث يكون من الضروري الحصول على رخصة استيراد من هذا النظام.

4- منح قروض حكومية بهوامش ربحية قليلة جدا لأغراض تفضيلية كتأسيس مشاريع تصنيعية.

5- وضع أسس لإختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات، وهي تشمل الصناعات الإستهلاكية، ثم الوسيطة الإنتاجية، مع أهمية مراعاة عدم إستمرار سياسة الحماية المتبعة وتخفيفها مع مرور الزمن، إلى جانب ضرورة الإعتماد على الموارد المحلية قدر الإمكان وتقليل التبعية للخارج، وذلك من خلال تعظيم إستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، والإستخدام الأمثل للفائض الإقتصادي المتاح، مع الإهتمام بالتقنية المحلية والعمل على تطويرها بالطرق والأساليب العلمية الممكنة، ومحاولة تطوير التقنية المستوردة من الخارج و الإستفادة من التطور العلمي الحاصل في الدول الأخرى.

4-2-2 مراحل إستراتيجية إحلال الواردات وأسباب تطبيقها:-

تمر سياسة إلتصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة نوردها في ثلاثة مراحل هى :-

الإتجاه إلى الإحلال محل الواردات:-

يتم فيها فرض قيود على الواردات من السلع الإستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الإستهلاكية ، أى الإتجاه نحو قطاع الصناعات الإستهلاكية غير المعمرة[1] ، فضلاً عن وجود فجوة داخلية أى الطلب الداخلى على السلعة . كما أن هذه الصناعات لاتحتاج إلى بنية وهياكل أساسية متقدمة

، كما هو الحال في حالة الصناعات الوسيطة أو الرأسمالية ، وحتى التجهيزات الضرورية للإنتاج غير معقدة.

1.حاتم سامى عفيفي، (1989)، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص ص367-368.

إنتاج السلع الإستهلاكية المعمرة:-

ويكون الطلب على هذه السلع متطوراً ، بعدما تكون التنمية في المرحلة السابقة قد ساهمت في إرتفاع مستوى معيشة السكان ، وتطور النموذج الإستهلاكى لديهم وظهور فئة من العمال الماهرين القادرين على التحكم في مثل هذا الصنف وبالمقابل المدخرات الضرورية لتمويلها.

الإتجاه في صناعة السلع الوسيطة والرأسمالية:-

بمعنى إنتاج مستلزمات الإنتاج والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج وذلك عن طريق الدفع أو الإرتباط إلى الخلف أو إلى الإمام[1] وهى المرحلة التي يكون فيها الطلب على هذه المنتجات قد تطور بسبب تطور الطلب على المنتجات ذات الإستهلاك النهائي أو الإستهلاك المعمر، وبالموازاة مع ذلك ظهور عمال أكثر مهارة وتراكم رأس المال الداخلي.

إن إقامة مثل هذه الصناعات في الدول النامية ، والتشجيع الذى قوبلت به من طرف الدول المتقدمة ناتج عن أهداف كلا الطرفين في إقامتها ، فبالنسبة للدول المتقدمة الطاردة لمثل هذه الصناعات ، فتهدف بشكل رئيسى إلى[2]:-

التخلص من تكنولوجيا بائرة ومتخلفة ، ولم يعد هناك مجال لإدخال تطور عليها.

1.جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص45.

2.روزى محمد، (1998)، إستراتيجية التنمية وإشكالية التشغيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ص40 .

أن عدم القدرة على تطويرها ، يستوجب الحاجة إلى قوة عمل كبيرة ، وهذا الشيء غير مرغوب فيه في ظروف قوة حركة النقابات ، وإزدياد المطالبات المادية والإجتماعية.

أما بالنسبة للدول المضيفة فتهدف إلى:-

إحلال لهذه الصناعات محل الإستيراد لتغطية إلاحتياجات المحلية ، بدلاً من الإعتماد على الإستيراد من الخارج.

إقامة هذه الصناعات من أجل التخصص في تصديرها ، إلا أن هذا لا يمكن مع الحواجز الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة.

الصعوبات التي تعترض هذه إلاستراتيجية:-

أن سياسة التصنيع عن طريق الواردات ، يترتب عنها تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد إلاجنبى الشحيحة ، وإنخفاض الأهمية بالنسبة للواردات من السلع الإستهلاكية الصناعية ، وزيادة الواردات من السلع الإستهلاكية الصناعية ، وزيادة الواردات من السلع الإستثمارية . وبالتالي تهدف أساساً إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية ، والقضاء على التبعية للخارج ، إلا أن هذه إلاستراتيجية تعمل

عكس هذا الإتجاه ، لأن المتتبع لمراحلها الثلاث يلمس أنها كلما تقدمت تزداد إختناقاً وبالتالي تبعية وهذا يرجع للصعوبات والمشاكل التي يمكن أن تتعرض لها هذه

إلاستراتيجية ومنها[1]: -

- إحلال الواردات يحتاج إلى كفاءة فنية وتقنية ، ومواد أولية أو صناعية غالباً ما تكون غير متوفرة وهذا يستدعى وجود رؤوس أموال كبيرة ، والإستيراد من البلاد المتقدمة.
- صغر حجم السوق المحلية ، مضافاً إليه العوامل المضادة الأخرى محلياً يحول دون الإستفادة من ميزات الإنتاج الكبير ، ويؤدى إلى عطالة في القدرات الإنتاجية ومنه زيادة تكلفة الإنتاج .
- ضعف حركة التصدير بسبب الحماية الخارجية، وبسبب نقص جودة المنتجات المحلية وبسبب إرتفاع أسعارها.وبالتالي عدم وجود أى ميزة تنافسية لها.
- لا تسير حركة التصنيع وفقا لبرامج محددة ، بل تدفعها ظروف خارجية مضادة تحتم تقييد الواردات إلا الضرورية منها لهذا يشجع إنتاج هذه السلع محلياً ، لكن بالمقابل يؤدى إلى إستنزاف عوامل الإنتاج النادرة خاصة رؤوس إلاموال الأجنبية ، دون النظر إلى التكلفة النسبية للإنتاج ، حيث يتطلب الرشاد الإقتصادى إعطاء إلأولوية لإنتاج السلع التي يمكن إنتاجها محلياً بشرط أفضل من غيرها ، لهذا لايقتصر على إنتاج السلع الإستهلاكية ، كما يحدث عادة بل يمتد إلى إنتاج المواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية. زيادة ضغط الواردات لإنجاز

هذه إلاستراتيجية ، وذلك نتيجة لإتجاه السياسة الإقتصادية إلى التركيز على إنتاج السلع التي تحل محل الواردات ، وإهمال الإنتاج من أجل التصدير

1.عبد الله موساوى، (2002)، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، ص15.

وبالتالي ضعف هامش الإستيراد أو القدرة الإستيرادية.

- تؤدى الحماية الشاملة إلى عزل الأسواق والإنتاج المحلى مضمار المنافسة الأجنبية ، وهذا ما يؤدى إلى خلق وضع إحتكارى ، لا يحفز على تحسين الجودة في الإنتاج والتحكم وتخفيض تكلفته.
- إنتقال إستيراد هذه الدول من السلع الإستهلاكية بأنواعها إلى إستيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة.
- إعتماد هذه إلاستراتيجية على إحلال محل السلع الإستهلاكية لا يؤدى إلى تغيير البناء الصناعي في البلد لأنه يصعب الإنطلاق من الصناعات الإستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس.

2-2-5 متطلبات تطبيق إستراتيجية محل الواردات:-

تعتمد إستراتيجية إحلال محل الواردات على وسيلتين أساسيتين هما الحماية الجمركية وحصص الواردات.

ولإبراز أسباب نجاح أو فشل إستراتيجية إحلال الواردات يجب توضيح دواعي وحجج حماية الصناعات الناشئة وإبراز هيكل الحماية عبر هذه إلاستراتيجية[1].

1. طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفي،(1995)، إقتصاديات التنمية، دار المراجع للنشر، الرياض، ص ص687-717.

الصناعات الناشئة:-

هناك بعض الحجج التي تبرز الحماية الجمركية كوسيلة للتنمية والتي ترتكز على مفهوم الصناعات الناشئة فبإمكان الصناعات المحلية أن تنافس المنتجات الأجنبية في السوق المحلية بدون الحماية الجمركية ومن الممكن أيضاً تصديرها للخارج ، ولكن حتى يحصل هؤلاء الصناعيين على الخبرة الضرورية ، لا يمكن الإنتاج بربحية ، أن يبيعوا بنفس أسعار الواردات المنافسة . لذلك يتوجب على الحكومة أما دعم الصناعات الناشئة ، أو حمايتها بفرض ضرائب جمركية ، أو عن طريق تقييد الكمية المستوردة من الواردات المنافسة ، وتبرير الحماية أو منتجاً عن طريق الدعم . يتوجب على الصناعة في النهاية أن تصبح قادرة على المنافسة ضد الواردات في السوق المحلى.

هيكل الحماية:-

في المراحل الأولى لإحلال الواردات ، عندما تفرض الحماية الجمركية على الواردات المنافسة ، تتوفر معونتان في الحال للصناعيين المحليين : أولاً ترتفع أسعار السلع العالمية ، فسعر السلعة المستوردة لدولة ما يساوى تكاليف نقلها والتأمين ،وسعر الحدود عند غياب الجمارك تصبح الأسعار المحلية مساوية للأسعار العالمية ، وعند فرض

الجمارك يرتفع السعر المحلى عن السعر الدولي ويسمى أثر زيادة السعر المحلى بالحماية الإسمية.

تمثل المعونة الثانية للصناعة المحلية ، في أن الجمارك لا تفرض عادة على المدخلات المستوردة ، التي يحتاج إليها الإنتاج وبالتالي يتم تحديد الفارق الحدى القيمة المضافة ، وتقاس بالأسعار المحلية ويمكن زيادتها عن طريق أما رفع الجمارك على الواردات المنافسة من السلع النهائية ، أوتخفيض الجمارك على المدخلات المستوردة أو كليهما.

ويسمى هذا بالتأثير المزدوج للهيكل الجمركى بالحماية الفعالة : ولقياس الحماية الفعالة يتوجب علينا مفارقة لهامشين، أولاً : الفرق بين سعر المدخلات التي تحددها الجمارك ، ثانياً: نفس الفرق ولكن مقوماً بالأسعار الدولية، أو عند وصولها الحدود والتي تسمى بالقيمة المضافة على مستوى الأسعار الدولية، وتسمى زيادة الهامش إلأول عن الثانى بمعدل الحماية الفعالة.

تؤكد بعض الدراسات أن تعثر نمط التصنيع من أجل الإحلال في بعض الدول إنما كان وليد الإختلالات الهيكلية في البني الإقتصادية وضعفها, وعدم مرونة جهازها الإنتاجي للاستجابة للتطورات والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية كجزء لا ينفصل عن مؤثرات العالم الخارجي. مما أدى إلى العجز في تحقيق التراكم بمعدلات كافية وتوجيه الإستثمار الصناعي والإرتكازي داخل الإقتصاد الوطني, وعدم القدرة على ضمان إستمرار النمو وتأمين الإستهلاك محليا .

ويوضح الجدول التالي معدل النمو لبعض الدول النامية التي طبقت إستراتيجية الإحلال, ثم أنتهجت سياسة تشجيع الصادرات للفترة 1953 -1976

وتؤكد البيانات أن سياسة تشجيع الصادرات إنما نجحت بعد فترة من تبني سياسة إحلال الواردات التي تعتبر السياسة الأساسية واللازمة للتنمية.

جدول (2-1) معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول التي طبقت سياسة الإحلال لعدة سنوات:-

الدولة	الفترة	الإستراتيجية	معدل النمو
البرازيل	1955-1965	إحلال الواردات	6.9
البرازيل	1960-1965	إحلال الواردات	4.2
البرازيل	1965-1970	تشجيع الصادرات	7.6
البرازيل	1970-1976	تشجيع الصادرات	10.6
كولومبيا	1955-1965	إحلال الواردات	4.6
كولومبيا	1960-1965	إحلال الواردات	1.9
كولومبيا	1955-1960	تشجيع الصادرات	6.5
كوريا الجنوبية	1955-1960	إحلال الواردات	5.2
كوريا الجنوبية	1955-1960	تشجيع الصادرات	6.5
تونس	1955-1960	إحلال الواردات	10.3
تونس	1955-1960	تشجيع الصادرات	9.4

المصدر :http://www.johnwileycom.au/highered/ecoze

2-2-6 **تقييم الإستراتيجية وآثارها على الإقتصاد القومي:**

لتحديد العوامل التي أدت إلى هذه النتائج ، فإنه يمكننا رصد العوامل الأتية :عند تقييم هذه الإستراتيجية وتحديد آثارها على إقتصاديات الدول المتخلفة :

أولاً : أدى التركيز على إنتاج السلع الإستهلاكية ، إلى إتساع قاعدة الصناعات الإستهلاكية وتنوعها دون أن يصحب ذلك تكامل رأسي للحلقة التكنولوجية، وبالتالي إستمر إعتماد هذه الصناعات على الخارج لتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية ، مما يعمق للتبعية للسوق العالمي للرأسمالية ، حيث تحتكر الدول الصناعية المتقدمة والشركات عابره القوميات هذه السلع وتفرض لها أسعار مرتفعة وخاصة مع إستمرار التحسن التكنولوجي لهذه إلالات والوسائل الإنتاجية.

ثانياً: أدى تركيز الإستثمارات على القطاع الصناعي إلى إهمال القطاع الزراعي وبالتالي لم تتحسن إنتاجيته أو يزيد إنتاجيته ليقابل الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات الزراعية ، سواء لتحسن دخول الطبقات الفقيرة نتيجة عملها في القطاع الصناعي أو للطلب على هذه المنتجات من الصناعات الغذائية . مما ترتب عليه توجيه جزء من موارد النقد الأجنبي لإستيراد هذه المنتجات أو الإعتماد على المعونات الزراعية من الدول المتقدمة وهو ما يؤدي إلى مزيد من التبعية لهذه الدول، وخاصة مع لجوء الدول المتقدمة لإستخدام سلاح الغذاء كوسيلة للضغط على الدول المتخلفة.

ثالثاً: كان من المستهدف لهذه السياسة تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وخاصة في ظل الندره النسبية لموارد النقد الأجنبي، ولكن يلاحظ أن هذا الهدف لم يتحقق للأسباب التالية :

- إستيراد السلع الرأسمالية وقطع الغيار الخاصة بها والمستلزمات الإنتاجية وفي أحيان كثيره المستشارين والفنيين اللازمين لتشغيل وصيانة هذه المعدات ، وخاصة أن هذه السلع نتيجة التحسن التكنولوجي المستمر وتزداد أسعارها إرتفاعاً .

- إستيراد السلع الغذائية وخاصة القمح اللازم للإستهلاك المحلي وهو ما يمثل عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات لأن الدولة لاتستطيع تقليل إستيراد هذه المواد الغذائية لإرتباطها بإلاستهلاك الأساسي للمواطنين.

- نتيجة لزيادة الدخول وخاصة الطبقات العليا ورغبتها في محاكاة نمط إلاستهلاك الغربي فلقد زاد إستيراد السلع الكمالية رغم إرتفاع أسعارها محلياً ، وذلك لقدره هذه الطبقات على الشراء وإعتبار هذه السلع وسيلة للتمايز الطبقي.

رابعاً: المستفيدون الرئيسيون من عملية إحلال الواردات هم الشركات الأجنبية التي كانت قادرة على أن تضع نفسها خلف حائط التعريفات و تأخذ ميزة الضريبة المحررة وحوافز الإستثمار ، وبعد إستخراج الفوائد والأرباح والضريبة و مصاريف الإدارة ، ومعظم الأموال يقومون بتحويلها للخارج ، ويترك القليل الذي يمكن أن يترك عادة إلى الصناع المحليين ذوي الثروات والذين تتعاون معهم المصانع الأجنبية.

والذين يوفرون الغطاء الإقتصادي والسياسي لها [1].

خامسا: كما أن أجزاء كبيرة من السلع الإستهلاكية التي يتم تصنيعها تعتبر من السلع

الإستهلاكية المعمرة والسلع التي تجد طلباً من الفئات القادرة مالياً . ويرجع السبب في قيام الدولة بإنتاج هذه السلع لإرضاء هذه الفئات وكذلك لإتساع سوق هذه المنتجات. هكذا تتحدد طبيعة البنيان الصناعي لفترة طويلة على أساس هذا النمط من التصنيع والذي يخدم الطبقات القادرة مالياً ، والذي يعكس أيضاً سوء توزيع الدخل القومي. ويؤدي إلى ضعف المدخرات القومية.

سادساً: تقاس درجة إحلال الواردات على أساس معيار: هبوط معدل الواردات من السلع المصنعة إلى المعروض من هذه السلع (الواردات+الإنتاج).

يلاحظ أن أهمية سياسة إحلال الواردات تتمثل في تحقيق النمو الصناعي وتختلف بإختلاف مرحلة النمو الصناعي التي وصل إليها المجتمع ، أما بالنسبة للدول التي ما زالت في بداية طريق التصنيع فما زالت أمامها فرص متاحة كبيرة لعمليات الإحلال

---

1. مشيل تودارو، ترجمة :محمود حسن،محمود حامد محمود،(2006)،التنمية الإقتصادية،دار المريخ،السعودية ، ص 571.

محل الواردات في حين نجد أن الدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة في النمو الصناعي ، تتناقص فيها أهمية إحلال الواردات، إلا إذا إستطاعت الإنتقال إلى المرحلة الثانية في

تطبيق سياسة الإحلال وذلك بتصنيع السلع الرأسمالية والوسيطة وتصدير منتجات صناعات الإحلال.

سابعا: وتشير كثيراً من الدراسات الخاصة بالحماية التي طبقتها الدول المتخلفة في إطار سياسة إحلال الواردات ، إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات بصورة عشوائية ، فلم تكن هناك دراسات لمدى الحماية المطلوبة للصناعة ومدتها ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الهدف الرئيسي في تطبيق سياسة الإحلال كان الرغبة في توفير النقد الأجنبي والحصول على إيرادات مالية ، مما أدى إلى قيام إحتكارات في الصناعات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية مما أدى إلى إنخفاض كفاءتها الإنتاجية.

ثامناً: نتيجة لفرض القيود على السلع الإستهلاكية وتحرير الواردات من مستلزمات إنتاج هذه السلع أدى هذا الهيكل من الحماية إلى توجية الإستثمارات إلى الصناعات الإستهلاكية حسب الصناعات الرأسمالية والوسيطة . وبالتالي أدت هذه السياسة إلى خلق نوع من التحيز ضد إقامة الصناعات الرأسمالية والوسيطة حيث يؤدي إنخفاض التعريفة عليها إلى إنخفاض ربحيتها بشكل كبير بالنسبة إلى الصناعات الإستهلاكية النهائية، ويدعم هذه الحقيقة أن الدول المتخلفة تستخدم سعر صرف مغالي فيه. مما يؤدي إلى تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية وتقييم النقد الأجنبي بأقل من قيمته الحقيقة وبذلك تنخفض قيمة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية ، ومن ثم فليس هناك من دافع لإحلال الواردات في هذه الصناعات .

تاسعا: أدت هذه السياسة وكما سبق القول إلى زيادة الإستيراد من السلع الرأسمالية والوسيطة ، مما أدى إلى إنخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل في بعض الأحيان زادت الواردات بشكل ملحوظ ، ويرجع ذلك إلى أن هيكل الحماية السائدة وسعر الصرف المرتفع يؤدي إلى تشجيع الصناعات ذات محتوى الواردات المرتفع ، كما أنه عند حساب أثر المشروع في توفير النقد الأجنبي فإن الحساب يتضمن فقط الوفر الناتج عن عدم إستيراد السلعة النهائية التي كان يتم إستيرادها من قبل والذي يقوم المشروع بإنتاجها الآن، بينما المهم هو حساب صافي أثر المشروع على إستخدام النقد الأجنبي، وبالتالي يجب أن نضع في الإعتبار الواردات من السلع الإستثمارية وأيضاً الواردات من مستلزمات الإنتاج لأنه في كثير من الأحيان تكون الطاقة الإنتاجية للصناعات المحلية أكبر بكثير من حجم الواردات السنوية من السلعة النهائية التي كانت تستوردها قبل تشغيل المشروع ، وبالتالي تزداد الواردات من مستلزمات الإنتاج .

عاشراً: رغم أن برامج التصنيع تستوعب أعداداً من الأيدي العاملة وبالتالي تخف حدة مشكلة البطالة ، إلا أن إنخفاض التعريفة الجمركية على السلع الرأسمالية وإرتفاع قيمة العملة المحلية بأكبر من حقيقتها ، يترتب عليه تقدير السلع الرأسمالية المستوردة بأقل من قيمتها الحقيقة وبالتالي يزداد إستيرادها مما يؤدي إلى أن يكون نمط التصنيع المتبع ذو كثافة رأسمالية عالية في نفس الوقت تكون الطاقة الإنتاجية أكبر مما يمكن للسوق من إستيعابه ويرجع السبب إلى إرتفاع الكثافة الرأسمالية للفنون الإنتاجية المستخدمة ومن ثم إنخفاض قدرتها على استيعاب القوي العاملة إلى اختلال العلاقة بين الأسعار بالنسبة لعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) لصالح رأس المال.

حادي عشر: إن أحد النتائج الأساسية لسياسة إحلال الواردات هو أن إحلال الواردات يؤدي إلى مزيد من إحلال الواردات . ويعني هذا أنه بعد إنتهاء المرحلة الأولى والمتمثلة في إحلال السلع الإستهلاكية، لابد من أن ينتقل الإقتصاد القومي إلى المرحلة الثانية وهي إنشاء الصناعات الوسيطة والرأسمالية . إلا أن خبرة التصنيع للدول التي إتبعت أسلوب الإحلال قد تجمدت جميعها من المرحلة الأولى بحيث ظهر فيها ما يمكن أن يسمى بمصيدة المرحلة الأولى ، وهي عدم قدرة الهيكل الصناعي على الإنتقال لمرحلة إنشاء السلع الرأسمالية والوسيطة .ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفير النقد الأجنبي اللازم لهذه المرحلة حيث أن جزء كبير من حصيلته موجه للورادات من السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقة الإنتاجية للصناعات القائمة ، كذلك المنتج المحلي الذي تعود على الإعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة

وسوف يقاوم إنتاج مثل هذه المستلزمات محلياً لعدم ثقته في إمكانية وصولها إلى نفس الجودة وحتى تكون تحت رحمة منتج واحد لهذه السلعة محلياً ، وأيضاً فإن وجود التعريفة

العالمية لحماية الصناعات الإستهلاكية في الوقت الذي تنخفض فيه التعريفة على الواردات من مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى إنخفاض ربحية السلع الرأسمالية وبالتالي الإحجام عن إنتاجها. وفي حالة إضفاء الحماية على الصناعات الرأسمالية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة نفقات إنتاج السلع الإستهلاكية مما يجعل المسئولين أمام خيارين كلاهما صعب ، الأول هو رفع درجة الحماية لهذه السلعة أو نقل هذه الزيادة في التكاليف إلى المستهلك مما قد يؤدي إلى إنخفاض حجم المبيعات.

ثاني عشر: تؤدي إقامة الهيكل الصناعي على أساس إنتاج السلع الإستهلاكية وحماية هذا الإنتاج إلى إستمرار الإعتماد على السلع من الخارج يتمثل ذلك في إستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة ، مما يجعل الهيكل الإنتاجي لا يعمل بكفاءة إلا بالإرتفاع المستمر في الواردات ، وفي حالة نقصها تنشأ الطاقة العاطلة.

ويؤدي هذا الوضع إلى اللجوء للأجنبي للحصول على مستلزمات الإنتاج . وبالتالي يظل الإقتصاد القومي يعمل في ظل هيكله الإنتاجي السائد وهو هيكل إنتاجي مختل ويجد دفعا لتصحيح هذا الإختلال ومحاولة إقامة هيكل إنتاجي يعتمد على موارده المحلية أكثر من إعتماده على الموارد الخارجية وخاصة في ظل عدم مرونة حصيلة صادراته التي يعتمد عليها في توفير مستلزمات إنتاج الصناعات الإستهلاكية.

ثالث عشر : يلاحظ أنه عند إنشاء المشروع على أساس المعايير الإقتصادية فلابد من إقامته بحجم معين وهو ما يسمي بالحجم الأمثل للمشروع . وقد يتعارض ذلك مع حجم السوق لهذه السلعة، وبالتالي ينشأ نوع من تبديد الموارد سواء في حالة إقامة المشروع بطاقة إنتاجية أكبر من حاجة السوق أو في حالة تخفيض حجم المشروع ليتناسب مع

حجم الطلب المتوقع ، وبالتالي لا يستطيع هذا المشروع من الإستفادة من وفورات الحجم الكبير ولا يستطيع أن يصل بالإنتاج إلى أقل تكلفة متوسطة ممكنة .

رابع عشر: نتيجة لإنخفاض الإستثمارات في مشروعات البنية الأساسية ، فإن الصناعات الجديدة تنشأ في المدن لتوفير الخدمات والمرافق الأساسية ، مما يؤدي إلى ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن ، وبقاء الريف على تخلفه رغم ما يمثله من حجم كبير سواء كمساحة أو عدداً للسكان.

خامس عشر: أدت سياسة إقامة صناعات الإحلال الإستهلاكية إلى العمل على توسيع نطاق السوق أمام هذه المنتجات حتى تضمن إستمرار ربحيتها ، مما أدى إلى خلق تطلعات وأنماط إستهلاكية جديدة يصعب العدول عنها ، مما يؤثر سلبا على حجم الإدخار والإستثمار في المجتمع .

ويمكننا القول أن سياسة الإحلال رغم ما أعتراها من سلبيات ، إلا أنها تعد سياسة صالحة للدول التي ما زالت في المراحل الأولى للتصنيع .

حيث تساهم في تنويع هيكل الإقتصاد القومي وتقليل الإعتماد على السلع الأولية مما يؤدي إلى زيادة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي. وهي بالإضافة إلى توفيرها إلى السلع الإستهلاكية تتيح فرص للعمال، تخلق اطارا يتحرك المجتمع خلاله إلى التطور، ليس في المجال الإقتصادي فقط بل في المجال الإجتماعي أيضاً، وذلك من خلال ما يؤدي إليه التصنيع من تغيير للقيم والعادات المرتبطة بالزراعة إلى قيم المجتمع الصناعي (العمل كجزء من المجموع، إحترام الوقت).

ولكن رغم مناسبة هذه السياسة للدول المتخلفة في أولى مراحل تطورها ، إلا أن تنفيذها شابه العديد من السلبيات (السابق ذكرها) التي ترجع إلى طبيعة الأدوات والوسائل المستخدمة ، وخاصة الإتجاه لإقامة صناعات إستهلاكيه وفق متطلبات الفئات القادرة بغض النظر عن مدى إستفادة الغالبية منها وخاصة في ظل الندرة النسبية لرأس المال ، كما أدت الحماية المرتفعة للسلع الإستهلاكية لإنخفاض الجودة الإنتاجية وإلى عدم التحول لإحلال الصناعات الرأسمالية . وبالتالي كان لابد من مراجعة هذه إلاستراتيجية للتصنيع تعمل على القضاء على التخلف ورفع مستوى المعيشة الفقراء ، وذلك من خلال تغيير نمط إحلال الواردات

3-2 تجارب بعض الدول النامية حديثة التصنيع في مجال التصدير وأسس نجاحها.

من الظواهر الهامة التى ميزت العلاقات الإقتصادية الدولية فى النصف الثاني من القرن الماضي ، ظاهرة الدول الصناعية الجديدة فى آسيا والمسماة بالنمور الإقتصادية ، والتي يتميز تطورها الإقتصادى بإعتماده على التصنيع من أجل التصدير فراحت هذه الدول تنافس وبشده على غزو الأسواق العالمية ، وبالبحث فى الأسباب التى ساعدت هذه الدول على الوصول إلى مستويات التنمية المتسارعة نجد أن القاسم المشترك بين هذه الدول هو إتباع هذه الدول لإستراتيجية تتجه نحو التصدير وذلك بمساعدة الإستقرار السياسى الذى عرفته هذه الدول ، وتوافر القدر المناسب من رأس المال البشرى وكذا وجود وعى وثقافة راسخة لدى مواطني هذه الدول حول ضرورة الإدخار ، والإخلاص فى العمل ، حب النظام ، إحترام السلطة ، وكذا وجود علاقة وطيدة بين الدولة والإقتصاد والبحث العلمي ، تستهدف إرساء وتقوية قاعدة من البحث والتطوير ، ووضع إستراتيجيات تعتمد على إستخدام التكنولوجيا الرائدة والربط بين سياسات التصنيع ، التكنلوجيا ، والتجارة الخارجية. ولقد حققت هذه الدول معدلات نمو إقتصادي سريعة ومرتفعة، وكان الجزء الكبير من هذا النمو راجعاً لإعتماد هذه الدول على قطاع الصناعة، حيث إستخدم كل إقتصاد من إقتصاديات هذه الدول مزيجاً من السياسات والإجراءات لتنشيط وتفعيل هذا القطاع.

2-3-1 تجارب الدول الآسيوية:-

التجربة التركية فى مجال تنمية الصادرات: شهدت تركيا منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تغيرا جذريا فى سياساتها الإقتصادية تتمثل فى التحول من إقتصاد موجه يعتمد على الإنتاج بهدف إشباع حاجات السوق المحلى بالدرجة الأولى إلى إقتصاد قائم على آليات السوق والإنفتاح على العالم الخارجي من خلال إتباع إستراتيجية مكثفة لتنمية الصادرات، ويمكن إرجاع هذا التحول إلى تفاقم المشكلات الإقتصادية التى واجهتها تركيا فى أوآخر السبعينات من القرن الماضى على إثر إتباع سياسة إحلال الواردات.

1- **الصادرات التركية فى ظل سياسات الإصلاح**: إزاء تدهور كافة المؤشرات الإقتصادية لتركيا، فإنها إضطرت إلى توقيع إتفاقية للإصلاح الإقتصادى مع صندوق النقد الدولى فى ابريل 1980، والواقع أن حزمة السياسات التى تضمنها برنامج الإصلاح الإقتصادى التركى تمثل الحزمة المعتادة لبرامج التثبيت التقليدية التى يوصى بها الصندوق، ومن خلال دراسة النتائج المرتبطة ببرامج الإصلاح، فإن النجاح الأساسي يتمثل في تحقيق دفعة قوية للصادرات التركية حيث إرتفع معدل نمو الصادرات السنوى إلى أكثر من 25% خلال الفترة 1980-1985.[1] لقد نجحت تركيا فى تنمية صادراتها سواء إلى الدول الأوربية المتقدمة أو الدول النامية الموجودة بالشرق الأوسط، مما إنعكس ذلك على معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى5.5% سنة1992، أما عن الصادرات الصناعية فقد إرتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات لتصل إلى 85% من إجمالي الصادرات عام 1993

---

1. سامي عفيفي حاتم ،(2005)،الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية،الدار المصرية اللبنانية ، ص373، .

وقد بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية التركية لمتوسط الفترة (1980-1994) معدل 16%. أما عن هيكل الصادرات التركية فقد شكل قطاع المنسوجات أهم القطاعات التصديرية حيث بلغت نسبتــه إلى إجمالى الصناعية 43% عام1992، ولقد شكلت صادرات الملابس وحدها 35.8% من إجمالي الصادرات الصناعية، في حين بلغت صادرات الحديد والصلب11% والصناعات الغذائية 8% من إجمالي الصادرات الصناعية[1].

2- **الإستراتيجية التركية لتنمية صادراتها**: تبنت الحكومة التركية منذ بداية عقد الثمانينات سياسة إقتصادية تهدف إلى تنمية وحفز الصادرات، وإعتمدت هذه السياسة على عدة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

أ. الحوافز الجمركية: وتتمثل الحوافز الجمركية الممنوحة للصادرات التركية فى[2]:

- إعفاء جمركى كامل لمستلزمات إنتاج السلع المخصصة للتصدير وكذلك مواد التعبئة والتغليف.
- أدخلت الحكومة التركية فى عام1992 العديد من التيسيرات فى نظام الواردات من خلال إستبدال ثمانية أنواع من الرسوم الجمركية وستة أنواع من الرسوم الإضافية بتعريفة واحدة ورسم إضافى واحد ، ثم تم إلغاء الرسم الإضافى الوحيد تدريجياً بحلول عام1998.

---

1. محمود حامد عبد الرازق،(2006)،تكنلوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية،مكتبة الحرية،مصر، ص68-69.
2. شعبان رأفت محمد،(2005)،نظم تمويل وضمان إئتمان الصادرات، دار النهضة العربية،القاهرة ، ص580- 581 .

- تعمل الحكومة التركية على تبسيط وتسهيل إجراءات التصدير وتسهيل ـــ

إعفاء ضريبى كامل للأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير.

- الإعفاء من ضريبة الإنتاج على السلع التى يتم تصديرها أو تلك التى تدخل فى إنتاج سلعة يتم تصديرها ، أما بالنسبة للحوافز الضريبية التى يتم منحها للمشروعات المقامة فى المناطق الحرة فتتمثل فى الإعفاء من ضريبة الشركات وضريبة الدخل، والإعفاء من القيود على الواردات وعدم فرض رسوم جمركية.

ب- الإصلاح الإقتصادى والهيكلى: حيث تبنت الإدارة الإقتصادية التركية فى مطلع الثمانينات برنامج الإصلاح الإقتصادى والهيكلي، والذي تم تنفيذه إعتباراً من عام 1983 بناء على إتفاق تم توقيعه مع البنك الدولى، مما ترتب عليه تحرير الإقتصاد التركى بما فيه قطاع التجارة الخارجية، مما ساهم فى تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات.

ج- إصلاح الإطار المؤسسي لتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين[1]:

ولقد تمثل ذلك فى إنشاء العديد من المؤسسات التى تخدم عملية التصدير. فقد تم إنشاء مركز تنمية الصادرات التركى عام1960م، وفى نفس الوقت الذي قام فيه القطاع الخاص بإنشاء مؤسسة تنمية الصادرات عام 1981، فضلاً عن إنشاء إتحاد الغرف التجاري التركي وإنشاء مجلس العلاقات التجارية الخارجية لتنمية تبادل المعلومات التجارية مع الدول الأعضاء عام 1986. ولقد قامت هذه المؤسسات

1. المرجع السابق ، ص581،.

بعمل العديد من البحوث والدراسات وتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين وعمل البرامج التدريبية وتنظيم البعثات الترويجية.

د- تطبيق سياسة تمويلية وإئتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية :

وقد إتضح[1] ذلك من خلال إنشاء بنك التصدير والإستيراد التركى فى 21أغسطس 1987، ويتمثل الهدف الرئيسى للبنك فى تشجيع وتنمية الصادرات التركية فى مختلف المجالات التصديرية السلعية والخدمية، والعمل على تفعيل وزيادة دور المصدرين الأتراك فى إطار المبادلات الدولية، كما يهدف البنك إلى تقديم المساعدات للمصدرين والمقاولين الأتراك فى الخارج من أجل تنمية قدراتهم التنافسية على الساحة الدولية وتأمين بيئة خالية من المخاطر فى الأسواق الدولية لهم. كما يقوم البنك بتقديم خدمتي ضمان وتأمين إئتمانات الصادرات والتي تغطى كافة المخاطر المرتبطة بالعملية التصديرية سواء كانت تجارية أو سياسية.

و- إصلاح السياسة الإقتصادية:

حيث قامت الدولة بإتباع سياسة نقدية سليمة في نفس الوقت الذي خفضت فيه سعر صرف عملتها بهدف زيادة صادراتها ، مع تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة إلى الإستثمارات في القطاع الصناعي الموجه للتصدير.

- الإصلاحات في القطاع المصرفي:

حيث تم إجراء العديد من الإصلاحات فى القطاع المصرفي التركي بما يكفل في النهاية توفير السياسة النقدية بأدواتها المختلفة المحفزة للصادرات، مع توفير التمويل

---

1. المرجع السابق ، ص ص568 -569.

اللازم لدعم القطاع الصناعي التركي لزيادة الصادرات التركية، مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

ن- الحوافز الإستثمارية: إهتمت الحكومة التركية بتشجيع الإستثمارات الموجهة

للتصدير، وجذب المنتجين والمصدرين الأجانب والذين يمدونها بالطرق الفنية والمعرفة التسويقية للنفاذ إلى الأسواق الدولية، وتتمثل أهم الحوافز المقدمة في هذا المجال فيما يلي: [1]

- عدم فرض أية قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج أو إعادة تحويل رأس المال المستثمر بشرط الحصول على إذن من إدارة الإستثمار الأجنبي.
- منح نفس الإمتيازات والحوافز الممنوحة للإستثمارات الوطنية ولا سيما من حيث الإعفاءات الضريبية الجمركية على المعدات وإستيراد الآلات.
- تتمتع الليرة التركية بالقابلية للتحويل منذ العام1990.

2-3-2 تجربة كورياالجنوبية :

يتضح من تدرج تجربة التصنيع لكورية الجنوبية منذ إستقلالها في عام 1948 وحتى وقتنا الحالي، أن خطوط التنمية بدأت في التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات في الخمسينيات من القرن العشرين إلى التصنيع من أجل التصدير في الستينيات من

نفس القرن، حيث أنها في أوآخر الخمسينيات كانت أحد أفقر الدول الآسيوية على إعتبار أنها كانت تتلقى ما قيمته 10% من ناتجها المحلي الإجمالي في شكل مساعدات، بينما كانت مدخراتها المحلية تمثل من 2% إلى 3% من

1.قسوم ميساوى الوليد، (2007) ، الصادرات الصناعية في الجزائر،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكره ، ص 21.

الناتج القومي الإجمالي، كما كان لديها سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته ومعدل تضخم عالي وسريع، وكان معدل النمو الإقتصادى فيها متواضعًا.

ويعود الفضل في تبنى إستراتيجية تنمية الصادرات أي الإنتاج من أجل التصدير إلى الجنرال (بارك شونغ هي)والذي بعد توليه مقاليد الحكم في كوريا سنة1961م ، أسند المهام إلى الحكومة الجديدة بوضع خطة فعالة تعطى الأهمية القصوى لتشجيع الصادرات والتي من خلالها يتم معالجة أمرين إثنين:

- القيود الداخلية المتمثلة في نقص الموارد الأولية، الطاقة وضيق السوق المحلى ، بحيث تفرض هذه الندرة ضرورة التحلي بالعقلانية وكذا ضرورة التوزيع الفعال للموارد المتاحة.
- الضغط المفروض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للقيام ببعض التنازلات السياسية مقابل المساعدات المالية[1].

وعلى الرغم من الفرص التي أتيحت لإعادة البناء بعد إنتهاء الحرب الكورية والحجم الملحوظ من المساعدات الأمويكية، إلا أن حال ميزان المدفوعات كان سيئاً للغاية فقد كانت الصادرات بها أقل من نصف الواردات، زد على ذلك أن ما يقارب 88 % من

هذه الصادرات كانت عبارة عن مواد خام ، وتغيرت الصورة في سنة 1960 حيث قامت الحكومة الكورية الجنوبية بعمل خفض كبير في قيمة عملتها الوطنية، بالإضافة إلى توفير الإئتمان التفضيلي للمصدرين مع منحهم إعفاءات أو إستثناءات من الرسوم على الواردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية، كما بدأت في وضع

---

1. المرجع السابق ، ص 33.

نظم لحوافز التصدير مع زيادتها تدريجيا عندما بدأت الصادرات في الانطلاق، وبمرور الوقت زادت أهمية سعر الصرف كأحد العوامل المحفزة لتدفقات الصادرات، وبدأت الصادرات في النمو من 03% من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1960-1962 إلى 23% في المتوسط بين سنتي 1973-1975، وجاوز المعدل السنوي لنمو الصادرات في المتوسط 40%، وكانت مكونات الصادرات آنذاك كثيفة العمل وهي المنسوجات والملابس والأحذية، ومع نهاية الستينيات من القرن العشرين بدأت مهارات العمالة في الظهور وبدأت معدلات التكوين الرأسمالي في الزيادة مشيرة إلى زيادة الرأسمال المتاح لكل عامل، وبدأت صادرات الإلكترونيات تحتل مكانة متزايدة في مكونات الصادرات الصناعية، ومع بداية السبعينات من نفس القرن بدأت بعض المكونات الجديدة للصادرات مثل الماكينات وآلات النقل في الدخول إلى قائمة الصادرات، وبدأ التحول نحو الأنشطة الأقل كثافة في عنصر العمل، حيث زادت إستخدام قوة العمل الموجودة (إستخدمت بأكملها)، ومع نهاية سنة 1966 أصبح واضحا أن النمو الإقتصادي لكوريا الجنوبية سوف يكون أكثر مما هو متوقع إذا تم توظيف مدخرات جديدة في إستثمارات جديدة، ومن ثم بدأت في الإقتراض من الخارج و بدأت

في السماح للإستثمار الأجنبي الخاص بالدخول. وقد أدت الحوافز السوقية و الدعم السياسي الذي قدمته الحكومة الكورية منذ سنة 1961 إلى نمو كبير في الصادرات وصل إلى 28% سنويا، ولفترة تزيد على 35 سنة منذ سنة 1960 وحتى سنة 1966، وفي نفس الفترة نما متوسط الدخل للفرد الكوري بحوالي 08% سنويا في المتوسط وهو أعلى معدلات النمو في العالم، وطبقا لبعض التقديرات يعزى حوالي 40% من النمو في الإنتاج القومي خلال الفترة 1955-1975 للصادرات، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر الصناعات التصديرية المباشرة والآثار غير المباشرة للصناعات الأخرى التي انتعشت نتيجة زيادة طلب المصدرين على المدخلات، وبدأت الصادرات في النمو بمعدل يقدر ب03% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1962 إلى معدل 28% خلال الفترة 1973-1975 ثم إلى أكثر من 30% خلال الفترة 1976-1995، إلى أن بلغ حجم التبادل التجاري الكوري الجنوبي في نهاية سنة 1995 حوالي 264 مليار دولار بزيادة مقدارها 31% عن السنة السابقة، ثم عاودت إنتعاشها بعد سنة 2002 بعد أن تجاوزت أحداث الأزمة المالية الآسيوية في سنتي 1997-1998[1] واعتمدت كوريا الجنوبية لتحقيق هذه الطفرة كليا على قطاع الصناعة، حيث نمت حصته (القطاع الصناعي) في الصادرات من 17% إلى حوالي 80% في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وإلى أكثر من ذلك في منتصف التسعينات من نفس القرن، واقترن النمو السريع بالتنويع والتغيير الهيكلي، ونمت جميع القطاعات الصناعية بسرعة، ونمت صناعات السلع الإنتاجية التي كانت حصتها من القيمة المضافة في بداية الستينات حوالي 15% إلى 39% في منتصف السبعينات وإلى أكثر من 40% في التسعينات من نفس القرن مشيرة إلى التنوع الصناعي، وعلى الرغم من أن معظم الصادرات في بداية النمو كانت صناعات كثيفة العمل وبخاصة صادرات الملابس والمنسوجات

والأحذية، إلا أنها إستطاعت مع حلول منتصف السبعينات تصدير ألواح الصلب والماكينات الكهربائية والسفن وخدمات البناء، ثم دخلت عالم الالكترونيات في الثمانينيات ثم ثورة الإتصال في التسعينيات من القرن الماضي.ويمكن ذكر أهم الإجراءات والأسس الإقتصادية التي إعتمدت عليها كوريا الجنوبية لترقية صادراتها في الستينيات فيما يلي :

1/ إعادة هيكلة الإدارة الضريبية.

---

1. معروف هوشيار، (2006) تحليل الإقتصاد الدولى، دار جرير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الاردن ، ص ص151-154.

2/ رفع معدلات الفائدة على الودائع البنكية، ووضع تنظيمات ومقاييس تشريعية لتشجيع الإستثمار الأجنبي.

3/ إتباع شروط مرنة للقرض.

4/ منح تخفيضات ضريبية على واردات التجهيزات المستخدمة في صناعة المنتجات الموجهة للتصدير.

5/ خلق منطقة حرة، وتبسيط الإجراءات الجمركية.هذا عن سنوات الستينيات حيث كانت الإنطلاقة، فيما بعد تم إتباع المقاييس التالية في سياسة ترقية الصادرات :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على واردات المواد الأولية وسلع التجهيز.
- منح معدلات فائدة تفضيلية للمصدرين.

*تخفيض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية الناتجة عن عملية التصدير.

*وضع مقاييس خاصة تسمح بإستهلاك متسارع لتشجيع عملية الإنتاج.

*تعويض بعض الاقتطاعات الضريبية للمصدرين.

*منح إعانات فيما يخص تمويل الصادرات.

2-3-3 تجربة تايوان:-

حتى الستينات من القرن الماضى كانت تايوان من أفقر البلدان فى العالم، فقد بلغ متوسط الدخل الفردى فيها عام 1962م حوالى 160 دولار أمريكى، وهو نفس المتوسط المحقق فى زائير. غير أنه كان لعملية النمو التي بدأت فى الظهور فى ذلك الوقت واستمرت لثلاث عقود أثرها في إنتاج زيادة سريعة في الدخول[1] .

إن نمط التصنيع في تايوان يتشابه تماما مع نظيره في كوريا الجنوبية، حيث إعتمدت صناعاتيهما بصورة أكبر على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما عرف القطاع الحكومي نصيب أكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية،

ومنذ منتصف الستينيات توجهت تايوان من إستراتيجية إحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير[2]، وقد نمت الصناعات التايوانية وتطورت وأصبحت قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، إلى جانب تلبيتها للطلب المحلي، وعملت على تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا، مثل صناعات الصلب والبتروكيمياء وماكينات تصنيع الآلات والمعدات الإلكترونية، ولقد بدأت الحكومة التايوانية في تطبيق سياستها التنموية بإتباع سلسلة من الإصلاحات منها[3] :

*خفض قيمة العملة

1.صبحى مجدى، (أغسطس1995)، آسيا التنمية والتصنيع، مجلة العربى، الكويت، العدد441 ، ص ص32-33.

2.بوزيان العربى،(،2000)، سياسة التصدير في الجزائر ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر، ص 42.

3.المصدر السابق، ص42.

* توحيد أسعار الصرف في سنة 1958.

* إلغاء القيود على الواردات.

*تعديل السياسة النقدية.

*إنشاء مناطق حرة للتصدير.

وكان من نتيجة هذه الإجراءات أن إنخفض معدل التضخم إلى أقل من 02% سنويا خلال الخمسينيات من القرن العشرين، وقد تبع هذه الإصلاحات زيادة ملحوظة في

الصادرات وفي معدل النمو الإقتصادى، حيث شكلت الصادرات 12.2% من الدخل القومي سنة 1958، بينما شكلت الواردات في نفس السنة 20% من الدخل القومي، وارتفعت الصادرات إلى 19.6% من الدخل القومي سنة 1965، وفي سنة 1969 تساوت الصادرات مع الواردات نتيجة للنمو السريع في الصادرات، وخلال عقد الستينيات من القرن العشرين أمكن مضاعفة الصادرات التايوانية خمسة أضعاف، بينما إرتفعت الواردات بأربعة أضعاف ونمت الصادرات لتحل محل المساعدات الأجنبية والسماح بزيادة كبيرة في الواردات، وكانت هذه الأخيرة ضرورية حيث كان الاقتصاد يحتاجها في العملية الإنتاجية بدرجة كبيرة، وقد تكونت قائمة الصادرات الأولية لتايوان من المواد الغذائية المصنعة والمواد المشابهة، وقد توسعت قائمة الصادرات لتشمل الملابس والمنسوجات والماكينات الكهربائية وغيرها من الصناعات، وكما حدث في حالة كوريا الجنوبية ارتبطت زيادة الصادرات والدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف والأجور الحقيقية[1].

1.قسوم ميساوى الوليد، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص36.

وعلى العموم فقد ظهرت السياسات المنتهجة مشابهة في معظم أدواتها لسياسات كوريا الجنوبية، حيث إستهدفت السياسات الحكومية تشجيع الصادرات عموما

بالإضافة إلى التركيز على تشجيع تصدير مجموعة معينة من السلع، وقدمت

الحوافز بأشكال عديدة ولصور عديدة من الأنشطة الإقتصادية، وعلى العكس من كوريا الجنوبية فقد بدأت تايوان مبكرا في تشجيع رأس المال والاستثمار الأجنبي، وحاولت خلق بيئة جذابة للمستثمرين الأجانب، حيث كانت تعتبر الإستثمار الأجنبي أحد المصادر الهامة للتنمية الإقتصادية.

4-3-2 تجربة هونغ كونغ :

بالرغم من قلة مساحتها وقلة مواردها الطبيعية والمائية[1]، إستطاعت هونغ كونغ أن تحقق تنمية كبيرة في النشاط الصناعي والتجاري والسياحي والمصرفي، وهذا بفضل توجهه نحو الخارج وإتباعها لسياسة التصدير، مما سمح لصادراتها أن تبلغ معدلات عالمية، وأن تجد لنفسها مكانة محترمة في التجارة العالمية وقد إنعكس هذا الوضع على مستوى معيشة الأفراد، وهذا نتيجة الدور الذي لعبته الحكومة في توفير الظروف الملائمة للقطاع الخاص وتوفير البنية الأساسية التي تشجع على النمو الإقتصادى، واتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لزيادة القدرات التكنولوجية في الصناعة، والتي من أهمها:

- حرية تداول السلع والخدمات.
- عدم وجود الرقابة على الصرف الأجنبي. .

1..صبحى مجدى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص32-33.

- تخفيض معدلات الضرائب.
- توفير الخدمات المالية والفنية بصورة كبيرة.

ونظرا للمضايقة التي واجهتها الصادرات التقليدية في الأسواق الأجنبية من جراء نظام الحصص واتجاه الزيادة في تكاليف العمل، مما أدى إلى التقليل من القدرة التنافسية للصادرات، أخذت الصناعة تتوجه نحو التركيز على المنتجات عالية الجودة والالكترونيات، وللحفاظ على مكانة المنتجات التقليدية في الأسواق الأجنبية تم اللجوء لليد العاملة الرخيصة من الصين، كما تم إقامة مراكز للتدريب، كما لعب الإستثمار الأجنبي دورا حيويا وخاصة في صناعة الإلكترونيك وتوفير رأس المال ونقل التكنولوجيا.

2-3-5 تجربة سنغافورة :

يعتبر التوجه التصديري هو أساس النمو السريع لسنغافورة، وقد رحبت سنغافورة برأس المال الأجنبي وتعتبر معظم الصناعات بها من نوع الصناعات كثيفة رأس المال مثل (صناعة تكرير البترول)، وعلى الرغم من نجاح سنغافورة في تنمية سياسة التصنيع بها إلا أنها بدأت من سياسة الإحلال محل الواردات مع حلول منتصف الستينيات من القرن العشرين، وكان الإهتمام الرئيسي أن الشركة لا تنتج إلا للسوق المحلي حتى سنة 1965، نتيجة لذلك ظلت مشكلة البطالة في سنغافورة لعدة سنوات بعد الاستقلال، يضاف إلى ذلك الأثر السيئ لسياسة الإحلال محل الواردات على الصادرات والتي ساهمت في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وفي سنة 1967 بدأت سنغافورة في تبني إستراتيجية التصنيع ذات التوجه التصديري، هذا ما انعكس

---

1. المرجع السابق ، ص36.

في إحداث التغييرات الجذرية لمجموعة سياسات التنمية الإقتصادية[1]، ولقد شجع الهيكل الجديد لسياسات التنمية الإقتصادية على إقامة مجموعة من التجهيزات الصناعية الجديدة والتي تهدف جميعها لترويج الصادرات، ونتيجة لإنخفاض معدلات الأجور مع الموقع الإستراتيجي للدولة في آسيا وكفاءة وسائل النقل والتوجه التجاري الخارجي الجديد وهيكل الاستثمار، كانت كلها عوامل جعلت من سنغافورة مركزاً لجذب الشركات متعددة الجنسيات والتي بدأت في التوسع ودخول هذه المنطقة، ولتحقيق هدف خلق الوظائف الجديدة تم تقديم عدد من الحوافز سنة 1967 في ظل قانون توسيع الحوافز الإقتصادية، منها على سبيل المثال خفض معدلات الضرائب على الدخول الناتجة عن الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير، هذه السياسات - بالإضافة إلى عدد آخر من العوامل المستقلة والتي يعتبر من أهمها التوسع السريع في النظام التجاري الدولي خلال تلك الفترة وإعادة تخصيص مصانع الغزل والنسيج من الدول الأسيوية الأخرى - يمكن النظر إليها على أنها أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة الإستثمار الصناعي الكلي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1968-1973 عن 2.3 مليار دولار، وقد إستفادت قطاعات الخدمات الصناعية والمالية من الزيادة في الاستثمار الأجنبي، وداخل الأنشطة الصناعية كان هناك توسع في الالكترونيات، تكرير البترول، قطع غيار السفن، قطاعات المنسوجات، وهو الأمر الذي ساعد على إستيعاب عدد كبير من القوى العاملة الموجودة.

وفيما يتعلق بالخدمات المالية فقد كان لإقامة البنك الأمريكي الآسيوي دور كبير في إنشاء مجموعة من التسهيلات التمويلية الدولية للعمل في سوق الدولار الآسيوي، والذي يميز المرحلة الأولى من النمو السريع في هذا السوق هو ظهور سنغافورة

1. المرجع السابق ، ص37.

كمركز مالي دولي رئيسي، أما النجاح الذي حققته سنغافورة في المرحلة الثانية للتنمية فيمكن أن يعزى ليس للزيادة السريعة في الإستثمار الأجنبي والصادرات فقط، ولكن أيضا للنمو الحاد في التوظيف الذي أدى إلى تحول سنغافورة من إقتصاد يتمتع بفائض عمالة منخفضة الأجر إلى إقتصاد يكتظ بالعمالة المرتفعة الأجر.

2-3-6 تجربة أندونيسيا :

في سنة 1966 إستطاعت الحكومة الأندونيسية[1] أن تكفل إستقرار السياسة الإقتصادية فعملت على خفض معدل التضخم الذي بلغ 639%، وأهتمت بإصلاح البنية الأساسية وزيادة معدلات الصادرات مع توفير ما يكفي للإستهلاك المحلي، وقد إنتهجت أندونيسيا في تحقيق أهدافها سياسة إقتصادية تركز على التوجه الإقتصادى غير المباشر، حيث قامت الدولة بتوجيه إقتصادها من خلال مؤسساتها العامة مع إعطاء القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي غاية إهتمامها، وقد تضمنت خطط الحكومة إصلاح جميع القطاعات التي من شأنها تنمية الإقتصاد الاندونيسي، خاصة قطاع التعدين والزراعة، كما أولت القطاع المصرفي أهمية كبيرة حتى تمكّنه من القيام بدوره على أكمل وجه، وقد زادت الصادرات الأندونيسية بمعدلات متضاعفة حيث إرتفعت بمعدل نمو سنوي بلغ 13.6% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987-1993، وقد حملت قائمة الصادرات الأندونيسية مجموعة متنوعة من المنتجات إذ تعتبر أندونيسيا المورد الرئيسي لبعض السلع مثل القصدير، المطاط، الغاز الطبيعي السائل، القهوة،..الخ، والسلع المصنعة مثل الالكترونيات، المنسوجات، الأغذية المصنعة، الاسمنت،...الخ، وتقوم أندونيسيا

بالتصدير إلى مجموعة متنوعة من الدول تتصدرهم اليابان، الصين، ألمانيا، هولندا، الولايات

---

1. بوزيان العربى،(،2000)، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

المتحدة، وقد نجحت أندونيسيا في تنويع إستراتيجياتها التصديرية في جزء كبير منها نتيجة نجاحها في جذب الإستثمار الأجنبي، كما كان للمشروعات دور كبير في جلب الآلات، التكنولوجيا، الإتصالات مع السوق الخارجي وتدريب العمالة في أندونيسيا. كما كان للمساعدات التي قدمتها الحكومة الأندونيسية للمصدرين دور في إنجاح سياستها التصديرية، حيث كان صُنَّاع القرار في أندونيسيا يرون أن أفضل الطرق لتحقيق رغبة الشركات في زيادة صادراتهم ليس منح حوافز لقطاعات بعينها، بل فضلت خلق مستوى من الحوافز للجميع على نحو يشجع الإستثمارات، وبالنسبة لبيئة أعمال المصدرين فقد منحت الحكومة الأندونيسية الشركات المصدرة التي لا تقل صادراتها عن 65% من إنتاجها الحوافز التالية:

- عدم فرض قيود على الواردات.
- إعفاء جمركي من الرسوم على الواردات، وضريبة القيمة المضافة على الآلات والمواد الخام.
- السماح بحوالي 95% ملكية أجنبية.
- أنشأت الحكومة الأندونيسية نظاما لتمويل الصادرات يقدم ائتمانا قبل وبعد الشحن.

2-3-7 تجربة ماليزيا :

لقد نجحت ماليزيا في ترقية صادراتها بنسبة 17% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987-1993 حيث وصلت إلى 47 مليار دولار أمريكي، وقد إستمرت ماليزيا[1] في إنتهاجها لإستراتيجية التصنيع الأمر الذي إنعكس بالإيجاب على

---

1. السواعى خالد محمد، (2006)، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، الطبعة الأولى، ص211.

صادراتها، حيث شكلت المنتجات الصناعية 71% من إجمالي هذه الصادرات سنة 1993، واستمرت في هذا الإتجاه إلى غاية منتصف العقد الأول من القرن الواحد

والعشرين، هذا بعد أن كان البترول الخام عمود الصادرات الماليزية، بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، خشب الأشجار. ومن بين الصادرات الماليزية نجد الآلات الكهربائية حيث بلغت مساهمتها حوالي 60% في صادرات ماليزيا الصناعية[1]، يليها

من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن، وقد نجحت ماليزيا في تنويع أسواق صادراتها على مستوى العالم، حيث تصدر إلى اليابان 17% من صادراتها الإجمالية ، كما تصدر للاتحاد الأوروبي حوالي 16% من صادراتها وتتلقى الولايات المتحدة منها ما يقارب 15%.وقد مثل الإستثمار الأجنبي عجلة النمو الرئيسية لصادرات ماليزيا في العصر الحديث، وقد أفاد هذا الإستثمار الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم سواء الأمامية أو الخلفية، ومكّن الاستثمار الأجنبي ماليزيا من تنويع قائمة صادراتها وإبعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة، وتعتبر صادرات الإلكترونيات أهم أنواع صادرات ماليزيا منذ مطلع حقبة التسعينيات من القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

وقد كان هذا التطور فى هيكل الصادرات الماليزية كنتيجة لمرحلة الصناعات التصديرية التى دخلتها ماليزيا والتى بدأت مطلع السبعينات . حيث شجعت الحكومة دخول الإستثمارات الأجنبية فى مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء

---

1. المرجع السابق، ص212.

مناطق تجارة حرة . بالإضافة إلى الإستثمار الأجنبي هناك عاملاً أخر أدى إلى تفعيل الصادرات الماليزية، والمتمثل في نظام تزويد الشركات بالمساعدات والتمويل

للصادرات الماليزية على نطاق واسع، حيث قدمت ماليزيا حوافز لكل من المنتجين والمصدرين في المناطق غير النامية، وللمستوردين للتكنولوجيا الجديدة أو

المستثمرين في المنتجات غير التقليدية، وعلاوة على ذلك فقد قدمت الحكومة

الماليزية دعما للصادرات عن طريق تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات والحوافز، والتي من بينها ما يلي:

- إعفاء 50% من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية.
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 05% من قيمة الصادرات.
- إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات متضمنة تكاليف تسويق الصادرات، والتأمين على الصادرات وتأمين الحمولات المستوردة.
- إسترداد قيمة الجمارك والرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.

2-3-8 تجربة تايلاند :

تدلنا تجربة تايلاند[1] في مجال تنمية الصادرات على أهمية وأثر السياسات الإقتصادية الكلية والتنظيمات الحكومية على التجارة الخارجية، فخلال الستينيات من القرن العشرين كانت تعرف تايلاند على أنها مصدر للسلع الزراعية التقليدية، وبخاصة الأرز والمطاط والخشب وخام القصدير، وخلال السبعينيات من نفس القرن قدمت الحكومة دعما كبيرا للمصدرين، وأدى ذلك أن تضمنت قائمة الصادرات

1.قسوم ميساوى الوليد، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

التايلاندية إلى جانب الصادرات الزراعية الخام مجموعة من السلع الزراعية المصنعة والمنتجات المصنعة الأخرى[1]، وبمقارنة هيكل التكلفة النسبية للدولة آنذاك مع غيرها من الشركاء التجاريين يمكن القول بأن معظم الصادرات التايلاندية هي عبارة عن صادرات كثيفة العمل، مثل الأغذية المعلبة والمنتجات الخشبية والمجوهرات.

ولأن الحكومة التايلاندية وجهت كل إهتمامها للأنشطة التصديرية والمصدرين فقد فتحت الباب للإستثمار الأجنبي، ووضعت مجموعة كبيرة من الحوافز لمجموعة محددة من الصناعات، وكان من أثر ذلك أن تنوعت الصادرات ونمت، وتتضمن قائمة الصادرات التايلاندية الآن الصادرات الالكترونية والأجزاء المتكاملة منها، والصادرات الكهربائية، والمنتجات الجلدية مثل الأحذية، والمنتجات البلاستيكية، وتشكل الصادرات الصناعية ما نسبته 54% من الصادرات التايلاندية، وقد نمت الصادرات التايلاندية بمعدل 23% سنويا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987-1993 حتى وصلت إلى 37 مليار دولار

أمريكي، ويكمن سبب نجاح الصادرات التايلاندية للأدوات المنتهجة من قبل الحكومة والتي يتمثل بعضها فيما يلي:

- إعفاءات ضريبية.
- خفض تكاليف الطاقة.
- تقديم المساعدات التسويقية للشركات.

كما لعب الإستثمار الأجنبي دوراً كبيراً في إنجاح الصادرات التايلاندية، وخاصة في

---

1. المرجع السابق ، ص42.

مجال الالكترونيات والأحذية، ومن المهم أن نلاحظ أن الخبرة التايلاندية في تنمية الصادرات أشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي لا يعتبر لوحده الأرضية الرئيسية لتنمية الصادرات، فهناك أيضا بعض السياسات الأخرى والتي من أهمها قيام الشركات الموجودة في تايلاند بتعديل خطوط إنتاجها حيث ارتفع هيكل التكلفة بمرور الوقت مع إزدياد حده المنافسة، كما ساهمت السياسة الصناعية لتايلاند في إنجاح إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية.

وقد إحتوت سياسة التصدير التايلاندية على مجموعة من الحوافز مقسمة على ثلاثة مناطق، ويمكن عرض أهمها على النحو التالي:

الشركات الموجودة في المنطقة الأولى تستفيد من:

- تخفيض 50% في الرسوم المفروضة على الواردات من الآلات.

• إعفاء لسنوات من الضرائب على الدخل (بالنسبة للشركات الموجودة في المناطق الصناعية فقط).

• إعفاء لمدة سنة من الضرائب على المواد الخام.

الشركات الموجودة في المنطقة الثانية تستفيد من:

• تخفيض 50% في الرسوم المفروضة على الواردات من الآلات.

• إعفاء لمدة ثلاثة سنوات من الضرائب على الدخل (تزداد إلى سبعة بالنسبة للشركات الموجودة في المناطق الصناعية).

• إعفاء لمدة سنة من الضرائب على المواد الخام.

الشركات الموجودة في المنطقة الثانية تستفيد من:

• خفض 100% في الرسوم المفروضة على الواردات من الآلات[1].

• إعفاء لمدة ثمانية سنوات من الضرائب على الدخل يتبعها خمسة سنوات خفض في الضرائب على الدخل بنسبة 50%.

• إعفاء مزدوج من الضرائب على الدخل من المياه، الكهرباء، تكاليف النقل لعشر سنوات متتالية.

1. المرجع السابق ، ص42.

2-3-9 تجربة مصر والهند:

أخذت الهند بسياسة إحلال الواردات[1] ونجحت في إختيار "حلقة البدء في الإحلال" وذلك في مجال تصنيع المعدات الثقيلة والالآت ضمن برنامج التصنيع الثقيل ، وهو عكس الحال في مصر ، حيث كان هنالك عدم توفيق في إختيار حلقة البدء في الإحلال وتم البدء في آخر حلقات السلسلة الإنتاجية، وذلك في مجال الصناعات الهندسية المعمرة ذات الطبيعة التجميعية والمحتوى العالمي من الواردات ، وهو ما أدى إلى تزايد الإعتماد على الخارج ، وقد أدى تطبيق الهند لسياسة الإحلال محل الواردات على النحو الصحيح أي البدء في الإحلال من

أول حلقة السلسلة الإنتاجية أي الالآت والمعدات – ومنها بالطبع الالآت والمعدات الزراعية ، وقد ساعد الهند في ذلك السوق المتسع المتواجد لديها مقارنة بمصر ، هذا بالإضافة إلي إقامة وتنمية صناعات المبيدات والأسمدة مما أدي إلي تحسين مساهمة قطاع الصناعة في تحديث وتطوير قطاع الزراعة . وقد أصبح من الممكن الآن للصناعة الهندية وبعد الوصول إلي مرحلة الوفرة الصناعية والتنوع التكنولوجي التخفيض من نظام الضوابط وقيود الإستيراد وسياسات الحماية للمنتج المحلى والتوجه نحو إسنرانيجية تشجيع الصادرات والمنافسة في السواق العالمية ، أما الإقتصاد المصري فلم يتمكن من خلق هيكل صناعي متكامل ومن هنا فإن تحرير الصناعة المصرية سيعرضها لقدر عال من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وهو ما لا يساعد فى تطوير الصناعة وإحداث التنمية الإقتصادية المنشودة .المشكلات التي واجهت التجربة المصرية كانت

---

1. محمود حامد عبد الرازق،(2006)، مرجع سبق ذكره ، ص71.

نتيجة الخلل في البني الإقتصادية وضعفها وعدم مرونة جهازها الإنتاجي لإستجابة للتطورات والمتغيرات الإقتصادية الإجتماعية ، كما أن تعثر الخطط الخمسية فى تحقيق أهدافها التنموية قد تم تبريره بإستمرار لأسباب العدوان الإسرائيلي للأراضي العربية على حساب التنمية.